الملخص:

تعدُّ الأزمة الليبية من الأزمات التي توحى بعكس مسارات الأحداث، التي أفرزتها نتائج الحراك العربي، منذ إسقاط نظام العقيد "معمر القذافي"، عن طريق حلف شمال الأطلسي عام ٢٠١١، تحت عنوان التدخُّل الدُّولي الإنساني، إذ بدت التحوُّلات الجيوسياسية الليبية عصبية، وسط هشاشة التحالفات الوطنيَّة، والإقليمِيَّة، والدُّوليَّة، وتغيرها باستمرار، ويات من الصعب تحديد مآلات الفوضى، التي رافقت عمليات إسقاط النظام السِّياسيِّ الليبي، إذ تداخل العامل الخارجي مع الداخلي، بشكل جعل من أطراف الأزمة الليبية، تعول، وبشكل يكاد يكون كليًّا، على الخارج، إلى الحدِّ الذي أفقد معظم الفاعلين المحليين، الثقة في قدرات المفاوض الليبي، وأصبحت أدوات الحلِّ مرهونة بالأطراف الخارجية، وحوَّل الفاعلين المحليين المتصارعين على النفوذ، والسُّلطة، إلى وسائل حرب بالوكالة، عن صراع الإيرادات الدُّولية ذات الاهتمامات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الأزمة الليبية، مفاوضات السَّلام، الدُّول الخليجية، الولايات المتَّحدة، تركيا وقطر، روسيا والصين، معمر القذافي، خليفة حفتر.

Abstract :-

The Libyan crisis is one of the crises that suggest a reversal of the course of events produced by the results of the Arab movement since the overthrow of the regime of Colonel "Muammar Gaddafi" by NATO in ٢٠١١, under the title of international humanitarian intervention, where the Libyan geopolitical transformations seemed difficult amid the fragility and constant change of national, regional and international alliances And it has become difficult to determine the consequences of the chaos that accompanied the overthrow of the Libyan political system, The external factor overlapped with the internal in a way that made the parties to the Libyan crisis almost completely dependent on the outside to the extent that most of the local actors lost confidence in the capabilities of the Libyan negotiator, and the tools for solution became dependent on external parties, and turned the local actors competing for influence and power into means of proxy war On the conflict of international wills with investment concerns.

Keywords: Libya, Libyan crisis, Peace negotiations, Gulf countries, United State, Turkey and Qatar, Russia and China, Muammar Gaddafi, Khalifa Haftar.

المقدمة

تُعدُّ ليبيا محورًا جيواستراتيجيًا في السِّياسة الدَّولية، كون ليبيا ذات مساحة جغرافية شاسعة، أعطتها عمقًا استراتيجيًا، لاسيَّما مع الثروات النَّفطية، والمعدنية، الَّتِي تُعدُّ عاملاً مهمًّا لتقدُّم الدَّول الصِّناعيَّة، كما تضمُّ ليبيا الشواطئ ذات الكفاية العالمية في البحر الأبيض المتوسط، ولعلَّ قرب ليبيا من الدائرة الإفريقية، جعلها ذات أهميَّة للأمن القومي العربي، والإفريقي، كما أنَّ موقع ليبيا قبالة الشواطئ الأوروبية، جعلها بوابة بحرية سواء للنشاط التجاري أم لتحريك الجيوش، وإمداداتها، وقد شهدت ليبيا حركة شعبية عام ٢٠١١، مطالبة بالحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتداول السُّلطة، لكن نظام "معمر القذافي" استخدم العنف المسلَّح، ممَّا استدعى تدخل مجلس الأمن الدَّولي بعنوان التَّدخُّل الإنساني، من أجل استعمال القوَّة لإسقاط النظام، عن طريق حلف شمال الأطلسي، لكن التَّدخُّل الدَّولي أفرز موجة من الصِّراعات المسلَّحة على السُّلطة، بين الأطراف الوطنيَّة المدعومة من الخارجية، والَّتِي مسَّت الأمن، والاستقرار، وأطاحت بثوابت الوحدة الوطنيَّة الليبية، بلغت ذروتها مع إعلان "خليفة حفتر" عملية الكرامة عام ٢٠١٤.

أهميَّة الدراسة

تُعنى الدراسة بتحليل طبيعة التَّدخُّلات الإقليمية الدَّولية في الأزمة الليبية، والَّتِي أخذت في الأساس الجانب البراغماتي، بعيدًا عن المفاهيم الإنسانية. والنتائج الَّتِي تمخض عنها، تُعدُّ واقعًا تدميريًّا لمؤسَّسات الدَّولة، إذ أسهمت في تفكيك البنى، وأواصر الوحدة الوطنيَّة في ليبيا.

إشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: «أنَّ الأزمة الليبية أخذت منحنى تصاعديًّا، جرَّاء تعارض إستراتيجية المحاور الإقليمية، والدَّولية، بعد عام ٢٠١٤»، إذ يقتضي توضيح طبيعة العوامل الخارجية ذات التأثير المباشر، في تحرك الأطراف الداخلية في الأزمة الليبية، وعليه تتَّضح التساؤلات الآتية، وهي:

- ما مسارات الأزمة السِّياسية الليبية بعد عام ٢٠١٤؟
- كيف أثر السُّلوك الإقليمي والدَّولي في الأزمة الليبية؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أنّ مصالح الأطراف الإقليمية، والدولية، أسهمت في تأجج النزاع المسلح في ليبيا، إذ أخذت إستراتيجية المحاور، والتحالفات، تطغى على مرتكزات الوحدة الوطنية الليبية بدوافع خارجية، فقد عملت القوى الخارجية على دعم الأطراف المسلحة الليبية، بغية إعادة تشكيل المشهد السياسي في ليبيا.

منهج الدراسة

ارتكزت الدراسة على المنهج الاستقرائي، وأداته المنهج التحليلي، نظرًا إلى أهميته في تفسير طبيعة الأزمة الليبية، ومقدار تأثير التدخلات الإقليمية، والدولية، في هيكله النظام السياسي، بعيدًا عن الرؤية الشعبية. وقد تمّ الاعتماد على المنهج التاريخي، بهدف إيجاد الترابط النوعي بين الأحداث السياسية، والتداعيات الناجمة عن طبيعة هذه الأحداث في الأزمة الليبية.

هيكلية الدراسة

اشتمل مخطط الدراسة على الملخص، والمقدمة، والخاتمة. كما تضمّن مبحثين، الأول: «مسارات الأزمة السياسية الليبية بعد عام ٢٠١٤». والثاني: «السلوك الإقليمي والدولي المؤثر في الأزمة الليبية».

المبحث الأول

مسارات الأزمة الليبية بعد عام ٢٠١٤

خلال مرحلة تفكيك النظام السياسي الليبي، بقيادة «معمر القذافي» عام ٢٠١١، دفعت ليبيا تضحيات مادية، وبشرية، هائلة، للانتقال إلى مرحلة إعادة التكوين المؤسّساتي، إذ ارتفعت أعداد الجرحى، والقتلى، وانهار شبه تام للمؤسّسات الحكومية، والخاصة، التي كانت تعاني أساسًا من التخلف، والاضمحلال، ولم ترتقِ إلى مصاف الدول المتحضرة، إلّا أنّ تضحيات الشعب الليبي، لم تأتِ بنتائج تعادل حجم الخسائر، لأنّ العلميات العسكرية لإسقاط نظام معين، إذا لم تأسس لنظام سياسي بديل، تكون تداعياتها خطيرة، فهناك علاقة طردية بين تطوّر النزاعات الداخلية، وتفاقم عجز

الدولة، فكلما تفاقم عجز الدولة، تصاعدت وتيرة العنف داخلها، ممّا يدخل الأطراف المتنازعة معضلة التشرذم، والابتعاد عن الهدف الوطني.

وقفت ليبيا أمام درجة من التعقيد، وتعرضت لتحديات جمة حالت دون الاستقرار الاجتماعي، والضمان الأمني. فمن ناحية التكوين السياسي، تدخلت الأطراف الدولية الكبرى، وهي: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، في إدارة الملف الليبي وفق مصالحها الإستراتيجية، وهو ما زاد من فرضيت الصراعات القطبية، بعد تدخل روسيا، والصين. وعلى الجانب الآخر، لم تكن الدول الإقليمية الفاعلة بعيدة عن المشهد الليبي، إذ تدخلت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. وقد تعزز التنافس بعد الرؤية القطرية - التركية، للتوسّع المناطقي على حساب مصالح القوى الإقليمية.

وتبلورت الأزمة السياسية الليبية، مع ظهور قوّات عسكرية خارج التشكيلات الرسمية للدولة، مدعومة من جهات خارجية، تسعى إلى بسط سيطرتها على مناطق واسعة من الأراضي الليبية، ومليشيات مسلّحة كانت تقاتل كتائب النظام «القذافي»، وجماعات مُتشدّدة وجدت من انهيار النظام الليبي، فرصة للتوغّل، ونشر مشاعر العنصرية، والكراهية، وقوى انفصالية تطالب بإقامة أقاليم مستقلة، فقد أسهمت التدخلات الخارجية في زيادة الفوضى، والتناحر على مراكز السُلطة، بالتزامن مع الهجمات العسكرية المتبادلة، التي تقوم بها المليشيات على مراكز السُلطة في الداخل، وهي دليل على الإحباط، والسخط، والاحتجاج، على هيكلية النظام السياسي الجديد، وطريقة إدارة الثروات في الدولة، إذ تشكّلت حكومتان في ليبيا، هما: حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، برئاسة «فايز السراج»، ومقرّها العاصمة طرابلس، وتحظى بدعم تركي، وقطري. أمّا الحكومة الأخرى برئاسة «عبد الله الثني»، ومقرّها طبرق، وتحظى بدعم قائد الجيش الوطني الليبي الجنرال «خليفة حفتر»، كذلك تحظى بدعم المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، ومن أبرز تداعيات الأزمة السياسية، هو الاتّفاق على مسودة اتّفاق برعاية منظمّة الأمم المتحدة، لكن بنود هذا الاتّفاق لم تنفذ بالطريقة التي تحقّق بناء دولة، تقوم على احترام مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وترتكز على الاستقرار الأمني.

وبناءً عليه، سوف نقسّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، طبيعة النظام السياسي

الجديد في ليبيا. والمطلب الثاني، الجهود السياسية لتسوية الأزمة الليبية بعد عام ٢٠١٤.

المطلب الأول

طبيعة النظام السياسي الجديد في ليبيا

لقد وجدت الجماهير الليبية، ظروف الحراك العربي مؤاتيه، للمطالبة بالتغيير السياسي عام ٢٠١١، كما وجدت القوى الغربية الفرصة مناسبة، لإنهاء نظام «معمر القذافي»، الذي وصف بانتهاك الشرعية الدولية، جرّاء استخدامه العنف ضدّ المتظاهرين، واختيار أهل الشرعية لقيادة المرحلة الانتقالية في ليبيا. فقد جسد نظام «معمر القذافي»، انهياراً لركائز مؤسسات الدولة الليبية، المتمثلة في البنية الدستورية، والهيكلية المؤسساتية من الجيش، والقوّات الأمنية، والبرلمان. وغياب البنية السياسية من أحزاب، وتشكيلات، ونقابات، ناهيك عن ضعف العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات. غير أنّ التجربة الدولية في إسقاط النظام الليبي، أظهرت التوتّر في السياسات الغربية، بين الاعتبارات الأخلاقية، والاعتبارات الاستراتيجية. وبناءً عليه، سوف نقسّم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، التدخّل الدولي لإسقاط النظام الليبي. والفقرة الثانية، تعدّد القوى الفاعلة في النظام السياسي الليبي.

الفقرة الأولى: التدخّل الدولي لإسقاط النظام الليبي

منذ أن بدأت المطالبات الشعبية بإسقاط نظام «معمر القذافي»، سارعت الدُول الغربية إلى التدخّل في إدارة الأزمة الليبية، إذ أرسلت الولايات المتحدة، وبريطانيا، سفناً حربية إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، مدججة بالقوّات، والمستشارين، لقيادة العمليات العسكرية لما يُسمّى «ثوار ليبيا»، والتخطيط لهم، وامتدادهم بالمعلومات، لإضعاف البنية العسكرية للنظام، ممّا سرّع في انهيار القدرات العسكرية لكتائب قوّات النظام، وسارعت الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، إلى إرسال الملف الليبي إلى مجلس الأمن الدولي، إذ أصدر القرار المرقّم (١٩٧٠) في شباط/فبراير ٢٠١١، وتضمن فرض عقوبات دولية على نظام «معمر القذافي»، وفوّض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم، التي اقترفتها قوّات النظام ضدّ المدنيين. وصدر القرار المرقّم (١٩٧٣) في آذار/مارس ٢٠١١، ويتضمن فرض حظر جوي فوق ليبيا، وتنظيم هجمات مُسلحة ضدّ قوّات النظام الجوية، لإعاقة حركتها، ومنعها من التحليق في الأجواء، عن طريق حلف شمال الأطلسي، وبقيادة الولايات المتحدة، وتجميد الأموال،

والأصول المالية، والموارد الاقتصادية، والنفطية، التي يملكها أو يديرها نظام «القذافي». وقد وجهت انتقادات للقرار، إذ أوضح وزير الخارجية الألماني «جيدو فيستر فيله» (Guido Pfister Philae)، أمام البرلمان الألماني، أنّ برلين «تتفهم موقف الأطراف التي قررت التدخل العسكري، انطلاقاً من أهداف جديرة بالاحترام، لكننا بعد أن درسنا الأمر، ومخاطره، قررنا أننا لن نشارك بجنود ألمان في حرب أو عمل عسكري في ليبيا»^(١). واعترض رئيس الوزراء الروسي «فلاديمير بوتين» (Vladimir Putin)، بشدة على القرار، مشيراً إلى شكوك الأطراف الأخرى، ومخاوفهم، بشأن الأهداف الخفية من ورائه، لذلك صرح وزير الخارجية البريطاني «ويليام هيغ» (William Hague)، بأنّ الهجمات التي يُنظمها القرار، لن تهدف إلى احتلال ليبيا أو استعمارها، بل حماية المدنيين، وصد قوات النظام، ولن يتدخل المجتمع الدولي في تغيير الحكم.

واعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، وقطع الرئيس الفرنسي السابق «نيكولا ساركوزي» (Nicolas Sarkozy)، وعداً بإعداد خطة لإنهاء نظام «معمر القذافي»، وهي: الإعلان عن منطقة حظر جوي في ليبيا، والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، وقصف ثكنة العزبينة معقل النظام، وقيادة حملة إعلامية للتشويش على الكتائب التابعة للنظام. وأعلنت فرنسا الاشتراك ضمن التحالف، لتوجيه ضربات جوية إلى القوات الليبية، وتبادل السفراء مع المجلس الوطني الانتقالي، داعية الأتحاد الأوروبي إلى بدء حوار مع المجلس الوطني^(٢). كما أكدت فرنسا على ضرورة تسليم حلف شمال الأطلسي، القيادة العسكرية، مع احتفاظ القوى الكبرى بالإدارة السياسيّة، بغية التخلص من قيادة الجهات المتعددة ميدانياً، وإعطاء فرصة للدول الغربية في تدارك الأزمة الليبية سياسياً.

لقد أدّت العمليات العسكرية في ليبيا، إلى خسائر بشرية غير محسوبة، فقد أفرزت الآلاف من القتلى، والجرحى، في صفوف المدنيين، والعسكريين، في العديد من المواقع، وانهار شبه تام للمؤسسات المدنية، والعسكرية، ولحقت ببعض المدن تدمير كلي، مثل: مصراته، وسرت، وأصبحت ليبيا أمام درجة من التعقيد، بسبب تحديات تعترض الاستقرار، وهيكله مؤسسات سيادية، مثل: تشكيل نظام ديمقراطي، يسمح بالأفكار السياسيّة على اختلاف التوجّهات، بغية توفير البيئة اللازمة لتشكيل النظام

(١)Gaub, Florence, The North Atlantic Treaty Organization and Libya: Reviewing Operation and Libya: Reviewing Operation Unified Protector, (Philadelphia: U.S. Army War College Press, 2013), P 27 – 30.

(٢)حمادة، نضال، الوجه الآخر للثورات العربيّة، (بيروت: درا الفارابي، ٢٠١٣)، ص ١٩، ٢٠.

السِّيَاسِيّ، ومؤسَّسات حزبية واضحة البرامج، تسهم في الحراك الشعبي الهادف، لمتطلبات الواقع السِّيَاسِيّ، والاجتماعي، وقوَّات الأمن الوطنيَّة، إذ إنَّ حلف شمال الأطلسي، قدَّم الدَّعم لمجموعات واسعة، شكَّلت مليشيات لإسقاط النظام، لكن سرعان ما تمكَّنت التنظيمات الإسلاميَّة المُتشدِّدة، من السَّيطرة على أغلب هذه الفصائل بمختلف تسمياتها، وقد اصطدمت هذه المجموعات ببعضها على نحو متكرر. فعلى الرغم من قرار مجلس الأمن الدَّولي ذي الرقِّم (١٩٧٣)، طلب من الأمين العام للأمم المتَّحدة «بان كي مون» (Ban Ki Moon)، إنشاء لجنة من ثمانية أعضاء، لمساعدة لجنة مجلس الأمن الدَّولي في مراقبة العقوبات، وطلب من الدَّول الأعضاء التنسيق المشترك، لتهيئة الأجواء للحكم الصالح، ولإعادة بناء السَّلام الدائم، وإرساء الأمن، والاستقرار، والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية من التجزئة. لكن التدخُّل الغربي أسس لمرحلة من الانقسام الوطني في ليبيا^(٣).

وقد سعت القوى الغربية إلى إيجاد موطئ قدم في إدارة الأزمة الليبية، عن طريق بناء نوع من التوازن بين أطراف النزاع، يقوم على حماية النفوذ، والسَّيطرة الغربية، ويزيد المخاوف الوطنيَّة الليبية، إذ يجعل من عملية الانتقال الديمقراطي، ترتبط بحركة الأطراف الخارجية، عن طريق إخضاع القوى السِّيَاسِيَّة، والعسكرية، في ليبيا، إلى وضع يحتاج دائماً إلى التدخُّل الغربي^(٤).

يتَّضح أنَّ العامل الغربي، يُعدُّ المحور الأساسي في إسقاط النظام «القذافي»، عن طريق حلف شمال الأطلسي، إلَّا أنَّ الفوضى المقصودة أو غير المقصودة من قِبَل القوَّات الدَّولية، التي رافقت عملية إسقاط النظام، أدَّت إلى انهيار المؤسَّسات الأمنيَّة، وأشرت انتشار مظاهر التسلُّح في المجتمع، جرَّاء التسليح المفرط للجماعات التي كانت تقاوم قوَّات النظام، فضلاً عن نهب مخازن الأسلحة، ممَّا شكَّل فرصة لبروز الجريمة المنظمة، وعمليات الانتقام، والثأر، في ظلِّ بروز جماعات مسلحة صغيرة، يصعب السَّيطرة عليها، تنتشر في أغلب الجهات، أثرت في قدرة الحكومة الليبية الجديدة، التي تعاني أصلاً من التفكُّك.

الفقرة الثانية: تعدُّد القوى الفاعلة في النظام السِّيَاسِيّ الليبي

(٣) بلقرين، عبد الإله، مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة «المستقبل العربي»، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت: السنة ٣٤، العدد ٣٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١١، ص ١٢٠، ١٢١.

(٤) الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا: الثَّورة وتحديات بناء الدَّولة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيَّة، ٢٠١٣)، ص ٢١٩.

توزع المشهد السياسي الليبي الجديد، بعد القضاء على نظام «معمر القذافي»، على خمس قوى، هي: الأولى، القوى القومية العربية التي خذلها «القذافي». والثانية، القوى الملكية المنحدرة من الملك «إدريس السنوسي»، وهي قوى موجودة بقوة. والثالثة، القوى الإسلامية تمثله الحركات الجهادية، وهي منقسمة على تيارين، هما: تيار يمثل الإخوان المسلمين بزعامه حزب «العدالة والبناء»، والمجموعات الإسلامية المقاتلة، مثل: الحركة الإسلامية للشهداء، ومجموعة أنصار الله. والرابعة، القوى الديمقراطية التي أسسها المعارض الليبي «منصور رشيد الكيخيا». والخامسة، تمثلها الحركة الشبابية التي قامت بدور في ثورة إسقاط «معمر القذافي»^(٥).

إنَّ العملية الدستورية في ليبيا، لم تنقيد بالجدول الزمني الذي تمَّ تحديده خلال الحرب، وهو وضع دستور في غضون عام من التحرير، فبعد مرور أكثر من عامين، لم تكن لجنة صياغة الدستور قد بدأت عملها، لذلك نشأت الخلافات بين سلطة الدولة الجديدة، والسلطة الأهلية التقليدية. نتيجة لعدم استيعاب الرموز الوطنية، للتنوع القبلي داخل هياكل النظام، وفق مبدأ تكافؤ فرص التمثيل السياسي، وازدادت المخاوف من تفكيك الدولة الليبية. فعلى الرغم من أنَّ الموقعين على إعلان برقة، أكدوا تمسكهم بوحدة الدولة، لكنهم اعتمدوا دستور الاستقلال عام ١٩٥١، الذي قسم ليبيا إلى مملكة اتحادية، تتألف من ثلاث ولايات، هي: طرابلس، وبرقة، وفزان، ما دفع بعض الزعماء الليبيين، إلى إعلان أقاليم مستقلة اتحادية، مثل: منطقة برقة شرقي، ممَّا أوجج الولاءات الجبهوية على حساب اللحمة الوطنية^(٦).

كما فرضت المجموعات الإسلامية، والثورية، إقرار قانون عزل سياسي، يستثني عددًا من الليبيين من المشاركة في الحكومة، الأمر الذي فاقم الانشقاقات. كذلك كان المؤتمر الوطني العام منقسمًا بشدة، منذ انتخابه في تموز/يوليو ٢٠١٢، كما أنَّ المجالس العسكرية التي نشأت لقتال قوَّات النظام، تصرف بعد انتهاء المعارك كأنَّها قوَّات احتلال، وعزَّزت من التوتُّرات بينها، وبين سكان المدن، ثمَّ انتهى الصِّراع

(٥) المدني، توفيق، ربيع الثورات الديمقراطية، مجلة «المستقبل العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: السنة ٣٣، العدد ٣٨٦، ٢٠١١)، ص ١٣١.

(٦) مؤلفين، مجموعة، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: بين تجاذبات التخب والدينامية المجتمعية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٩ - ١١.

العسكري بانقسام البرلمان الليبي إلى كتلتين، وجرى اختزال الصِّراع في هذين الطرفين الرئيسيين، هما: حكومة الإنقاذ الوطني أو الجيش الوطني الليبي بقيادة «خليفة حفتر»، وحكومة الوفاق الوطني بقيادة «فايز السراج»، إذ يدَّعي كل منهما الشرعية، وتمثل الشَّعب الليبي، حتى وصل الأمر إلى قيام قوَّات «خليفة حفتر»، بإعلان عملية الكرامة، بذريعة تحرير طرابلس العاصمة عام ٢٠١٤^(٧).

وسعت منظَّمة الأمم المتَّحدة، والاتِّحاد الأوروبي، وجامعة الدُّول العربيَّة، والاتِّحاد الإفريقي، والعديد من الدُّول، إلى القيام بمحاولات لجمع الفرقاء الليبيين على طاولة المفاوضات، بقيادة المبعوث الأممي «طارق متري»، ثمَّ المبعوث «برنادينو ليون» (Bernadino Leon)، معظمها باءت بفشل ذريع، جرَّاء رفض التسوية السياسيَّة، وإصرار الأطراف على الحسم العسكري، وبذل المبعوث الأممي السابق «غسان سلامة»، جهودًا مكثفة منذ عام ٢٠١٨، لعقد مؤتمر المصالحة الوطنيَّة لجمع الطيف السياسي، والفاعلين الاجتماعيين، والنشطاء، والأعيان في ليبيا كافة، لكن قوَّات «خليفة حفتر» شتت حرباً على العاصمة قبيل انعقاد المؤتمر في نيسان/أبريل ٢٠١٩، ليطيح بجهود ومساعٍ دولية حميدة، حُضِر لها لسنوات بغية إجراء تسوية سياسيَّة في ليبيا. لكن حدث انفراج في الأزمة، جرَّاء هزيمة قوَّات «الكرامة»، خففت من جموح «خليفة حفتر»، واندفاعه، وعقد اتِّفاق «جنيف» برعاية منظَّمة الأمم المتَّحدة، توصلت إليه اللجنة العسكريَّة المشتركة «٥ + ٥»، وسُيِّ «اتِّفاق الشجعان» في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، تضمن وقف إطلاق النار، ومغادرة جميع القوَّات الأجنبية من الأراضي الليبية، فضلاً عن تخوف أطراف النزاع من مصادقة الكونغرس الأميركي، على قانون «دعم الاستقرار في ليبيا» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وينص على إعداد قائمة بأسماء المخترقين للقانون الدُّولي، ولحقوق الإنسان في ليبيا، ويفرض حزمة من العقوبات ضدَّ من ارتكبوا جرائم حرب، أو مالية، أو أسهموا في تسهيل التداخلات، وبيع النفط خارج المؤسَّسات^(٨).

(٧) شيفيس، كريستوفر س. ومارتيني، جيفري، ليبيا بعد القذافي عيِّرت وتداعيات للمستقبل، (كاليفورنيا: مؤسَّسة راند، ٢٠١٤، ص ٣٨ - ٤١).

(٨) العلوي، الحسين الشيخ، الأزمة الليبية: بين صراع الإيرادات الدُّولية والانقسام الداخلي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠)، ص ٣ - ٥.

إنَّ المتطلبات الجوهرية لعملية بناء النظام السياسيّ في الدّولة الليبية الجديدة، تحتاج إلى توفر حدٍ أدنى من الاستقرار العام، الذي انهكته النزاعات، فقد مثّلت المصالحة الوطنيّة المشكلة الأخطر في ضوء انعدام الأمن، وقد تسهل هذه العملية نزع السّلاح، وكتابة الدستور، فضلاً عن غياب المبادرة الوطنيّة بانطلاقة سياسيّة جدية، لإرساء دعائم الحكم الراشد، فقد تشكل النظام السياسيّ على تقاليد الحكم البدوي السائدة، إذ لم يعط جميع الليبيين حقّ المشاركة في النظام الجديد، وقام على أساس العزل السياسيّ، والتمييز الاجتماعي، وليس على أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين، والكفاءة في توزيع المناصب.

لقد تكلفت الجهود الأممية بالنجاح الجزئي، بعد عقد من الفوضى المشوبة بالعنف، إذ تسلمت حكومة الوحدة الوطنيّة الجديدة في ليبيا، برئاسة «عبد الحميد الدبيبة» في آذار/مارس ٢٠٢١، مهام عملها من إدارتين متحاربتين، لتكمل انتقالاً سلساً للسّلطة، وأثناء حفل تسليم السّلطة، أشار رئيس الحكومة الجديدة إلى أهميّة ترسيخ مبادئ الديمقراطية، فيما أعرب «فايز السراج» عن الصعوبات التي واجهت حكومته، عقب عقد من الجمود في دولة منقسمة إلى معسكرين، والحرب على الإرهاب، وهجوم قوّات «خليفة حفتر» للاستيلاء على طرابلس عام ٢٠١٩، فضلاً عن التدخّل الأجنبي.

وحصلت حكومة الوحدة على ثقة مثالية من النواب الليبيين، وتتولى السّلطة التنفيذية الجديدة مسؤولية توحيد مؤسسات الدّولة، والإشراف على المرحلة الانتقالية حتى انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وتشكّلت الحكومة من هيكلية ممثلة لجميع الليبيين، من رئيس وزراء، ونائبين، و(٢٦) وزيراً، و(٦) وزراء دولة، ومُنحت خمس وزارات، منها وزارتان سياديتان للنساء، هما: الخارجية، والعدل، وهي سابقة في تاريخ النظام الليبي، لاسيّما بعد سنوات من الصّراع بين الأطراف على المراكز القيادية، وتقاسم النفوذ، إلّا أنّ الجهود الإقليمية، والدّولية، ارتأت إيجاد حلول مرحلية للأزمة الليبية، لاسيّما أنّ منطقة الشمال الإفريقي، أصبحت حاضنة مناسبة للمجموعات المتشدّدة، والإرهابية، التي تستفيد من تهريب النفط، وحالة التخلف، والفقر، والعجز الحكومي، من أجل تصدير أفكارها، فضلاً عن زيادة الهجرة العشوائية من هذه المنطقة إلى أوروبا، ممّا أثقل كاهل الاتّحاد الأوروبي في مواجهة أخطار الزحف السّكاني من إفريقيا.

وعلى الرغم من تأكيد الحكومة الليبية الجديدة، على إنهاء وجود القوّات الأجنبية، والمليشيات، والمرتزقة، في الدّولة، إذ تحدّثت تقارير بأن ليبيا باتت مكاناً للمرتزقة من روسيا، وتشاد، والسودان، وأفغانستان، وسورية. ناهيك عن وجود الجيش التركي، لذلك أعرب الأمين العام لمنظمة الأمم المتّحدة

«أنطونيو غوتيريش» (Antonio Guterres)، في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي، عن قلقه إزاء استمرار وجود عناصر أجنبية في سرت، ومحيطها، وفي وسط ليبيا، وأكد عدم إبلاغ منظمة الأمم المتحدة، عن أيّ خفض في عدد القوات الأجنبية أو أنشطتها في وسط ليبيا، ثمّ أشار الأمين العام إلى جميع الجهات الفاعلة في الأزمة الليبية الوطنية، والإقليمية، والدولية، بأن تتقيد باتفاق وقف إطلاق النار، من أجل ضمان تنفيذه بالكامل من دون تأخير، وهذا يشمل الامتثال الكامل، وغير المشروط، لحظر الأسلحة الذي تفرضه منظمة الأمم المتحدة، كما أكد على ضرورة نشر تدريجي لبعثة تراقب وقف إطلاق النار، ومغادرة المرتزقة والقوات الأجنبية.

يتضح أنّ النظام السياسي الليبي بعد القضاء على نظام "معمر القذافي"، تشكّل وفق الرؤية الخارجية بأدوات داخلية، لتحقيق الرغبات الدولية، وليس على أساس الوحدة الوطنية، وتزداد حدة الخلافات السياسية مع غياب حكومة وحدة وطنية. وعلى الرغم من الجهود الأممية، لتشكيل حكومة تحظى بموافقة أطراف النزاع الليبي كافة، ودعمها، لكن تبقى مسألة الأمن العامل الأهم في توطيد النظام السياسي.

المطلب الثاني

الجهود السياسية لتسوية الأزمة الليبية بعد عام ٢٠١٤

إنّ تطوّرات سقوط نظام «معمر القذافي»، تبنّت بحدوث عملية انتقال سياسي، وقيام انتخابات برلمانية تؤدي إلى الاستقرار، لكن الملف الليبي إزداد تعقيداً، بعد أن أعلن اللواء «خليفة حفتر» عن «عملية الكرامة» في أيار/مايو ٢٠١٤، ضدّ كتائب الثوار، والإسلاميين تحت عنوان إنقاذ ليبيا من الإرهاب، وإنهاء سيطرة المتشددّين الإسلاميين على الدولة، إذ جرى حلّ المؤتمر الوطني العام، وتجميد العمل بالإعلان الدستوري، وإعطاء الشرعية لبرلمان طبرق. لكن خصوم «خليفة حفتر»، أكدوا أنّه يقود تمرداً عسكرياً، وثورة مضادة، لإلغاء مكتسبات الثورة التي أطاحت بحكم «معمر القذافي»، ومع زيادة حدة الصراع الدموي، والانقسام السياسي، تدخل المجتمع الدولي لعقد العديد من المؤتمرات، والحوارات، لإنهاء النزاع المسلح. وبناءً عليه، سوف نقسّم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، مفاوضات السّلام تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة. والفقرة الثانية، مفاوضات السّلام تحت رعاية الدُّول ذات المصلحة.

الفقرة الأولى: مفاوضات السّلام تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة

تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، وعبر مبعوثها "برناردينو ليون" (Bernardino Leon)، عقدت الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي باسم "غدامس - ١" في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وعلى الرغم

من صدور حكم المحكمة بعدم دستورية قانون الانتخابات، وحلّ مجلس النواب في طبرق، إلا أنّ المبعوث الأممي تجاهل الطرف الإسلامي في النزاع، وقام بإقصاء عددًا من القوى العسكرية، والقوى السياسيّة داخل المؤتمر الوطني، مما خلف ردود فعل شديدة داخل ليبيا. لهذا بدأت بعثة منظمّة الأمم المتّحدة للدّعم، تستوعب طبيعة الواقع السياسيّ في ليبيا، إذ أخذت للتحضير لعقد جلسات حوار "جنيف"، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهو حوار مُتعدّد المسارات، يشمل كل القضايا المؤثرة في الأزمة الليبية، بغية وضع الترتيبات الأمنيّة اللازمة، لتحقيق وقف كامل لأعمال القتال المسلّح. لكن النتائج المتمخضة من الحوار، لم تكن سوى التأكيد على التنسيق بين الأطراف الأساسيّة المتنازعة، لذلك عقدت الجولة الثانية من حوار "غدامس - ٢" في شباط/فبراير ٢٠١٥، وبالمقارنة مع الجولتين السابقتين كانت الأسوأ، إذ عزّزت الخلافات السياسيّة، والانشقاقات السياسيّة، والعسكرية، بين الأطراف المختلفة، لهذا انتهى الحوار من دون أي نتائج ملموسة، أو إيجابية وسائل تساعد في بناء المصالحة الوطنيّة، أو وقف إطلاق النار^(٩).

وقد استمرّت جولات الحوار السياسيّ الليبي، برعاية منظمّة الأمم المتّحدة، إذ عقدت جلسة الحوار في مدينة الرباط المغربية، في آذار/مارس ٢٠١٥، وتمّ التركيز في هذه الجولة، بعد ظهور «تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق، والشام، «داعش» بقوة داخل ليبيا، إذ فرض واقعاً مربكاً داخل المشهد السياسيّ، والعسكري، لاسيّما بعد الرد المصري على قتل تنظيم «داعش» للأقباط المصريين. وقد ناقش الحوار معايير اختيار شاغلي المناصب السيادية، وتطورات المشهد الليبي، ومخرجات ملتقى الحوار السياسيّ. لكن حوار الرباط لم يؤدّ إلى نتائج تسهم في مكافحة الإرهاب، والجماعات الإسلاميّة المتشدّدة. وبرعاية الأمم المتّحدة، ترأس وزير الخارجية الإيطالي «باولو جنتيلوني» (Paolo Gentiloni)، مع نظيره الأميركي «جون كيري» (John Kerry)، مؤتمراً دولياً حول ليبيا، في روما في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بحضور وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» (Sergey Lavrov)، ووزير الدّولة الفرنسي للشؤون الأوروبية «هارلم ديزير» (Harlem Desire)، وممثلين عن الدّول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدّولي، وألمانيا، وتركيا، وقطر، والمغرب، والجزائر، ونيجر، وتشاد، وشارك في الاجتماع عشرة

(٩) حتيتة، عبد الستار، حروب الميليشيات.. ليبيا ما بعد القذافي: مستقبل الجماعات المتطرّفة في أرض عمر المختار، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ١٥٤ - ١٥٦.

ممثلين عن مختلف الفصائل الليبية، إضافة لوزراء من جميع دُول العالم، بهدف حض الأطراف الرئيسية في ليبيا، على تطبيق اتِّفاق تمَّ التوصل إليه، بعد مفاوضات جرت برعاية منظِّمة الأمم المتَّحدة، إذ سعى المجتمع الدَّولي إلى إنهاء النزاع الليبي، عن طريق توحيد السلطتين في حكومة واحدة، تلقى مساندة دولية في مهمتين رئيسيتين، هما: مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومواجهة خطر التطرُّف المتفشي، إذ سيطرة تنظيم "الدَّولة الإسلاميَّة" على مدينة سرت، وأخذ يتمدد في المناطق المحيطة.

كما عقد اتِّفاق في المغرب باسم "اتِّفاق الصخيرات"، بإشراف منظِّمة الأمم المتَّحدة، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ووقَّع على الاتِّفاق (٢٢) برلمانياً ليبيا، ووفد مجلس النواب الليبي المنحل بطبرق، ووفدًا يمثل النواب المقاطعين لجلساته، وآخر يمثل المستقلين، وعددًا من الممثلين عن عدد من البلديات، منها: مصراته، وطرابلس. وقد حضر التوقيع على الاتِّفاق مبعوث منظمة الأمم المتَّحدة "مارتن كوبلر" (Martin Kobler)، والممثل السامي للاتِّحاد الأوروبي «جوزيب بوريل» (Josep Borrell)، ووزير خارجية المغرب "صلاح الدين مزوار"، وبعض السفراء والمبعوثين إلى ليبيا. وأصبح اتِّفاق "الصخيرات" المحور للإعلان الدستوري المؤقت، والمحافظ على شرعية التسوية السياسيَّة. لأنَّ مجلس الأمن الدَّولي اعتمد على هذا الاتِّفاق، بموجب القرار المرقَّم (٢٢٥٩) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥^(١٠).

إنَّ اتِّفاق «الصخيرات» تضمَّن تكوين حكومة وفاق وطني برئاسة «فايز السراج»، تحظى بالاعتراف الدَّولي في طرابلس، تدير المرحلة الانتقالية لمدة (١٨) شهرًا، وفي حالة عدم انتهاء الحكومة من مهامها، يتمُّ تمديد الفترة (٦) أشهر إضافية، مع تشكيل المجلس الأعلى للدَّولة، من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد، ومنح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة الحكومة الوفاق الوطني، وهذه الصلاحيات هي: الاعتراف بمجلس النواب، وقيادة القوَّات المسلَّحة. وقد حدَّد اتِّفاق «الصخيرات» ثلاثة مهام رئيسية، وهي:

أولاً- تمارس حكومة الوفاق الوطني مهام السُّلطة التنفيذية لعام واحد، ويتمُّ تجديد الولاية تلقائياً لعام إضافي في حال عدم الانتهاء من إصدار الدستور، وتشترك حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة مشتركة

(١٠) حسين، أحمد قاسم، دور القوى الخارجية في العملية السياسيَّة: حالة ليبيا بعد الاتِّفاق السياسي «الصخيرات»، مجلة «سياسات عربيَّة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: العدد ٣٦، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٩)، ص ٦٧ - ٦٩.

من مجلس النواب، ومجلس الدولة، ومجلس الدفاع، والأمن القومي، للتوافق على مشروع قانون يحدّد صلاحيات منصب القائد الأعلى للجيش الليبي، وتمثل اختصاصات رئيس الوزراء في القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي، وتعيين رئيس جهاز المخابرات العامة، وإقالته، بعد موافقة مجلس النواب، وإعلان حالة الحرب، والسّلم، والتدابير الاستثنائية. بعد موافقة مجلس الدفاع، والأمن القومي^(١١).

ثانياً- تحدّد صلاحيات مجلس النواب، بأن يقوم بإقرار السياسة العامة المقدّمة من الحكومة، ويتولّى السّطة التشريعية خلال المرحلة الانتقالية، واعتماد الموازنة العامة، والرقابة على السّطة التنفيذية. ثالثاً- يعدّ المجلس الأعلى للدولة أعلى مجلس استشاري، إذ يتولى إبداء الرأي الاستشاري، والاقتراحات اللازمة لحكومة الوفاق الوطني، في القضايا المتعلقة بمشاريع القوانين، المقدّمة من الحكومة، والاتفاقيات الدوليّة. كما يقوم مجلس الدولة، ومجلس النواب، بتشكيل لجنة مشتركة، لاقتراح مشروع قانوني الاستفتاء، والانتخابات العامة، لاستكمال المرحلة الانتقالية. وقد أكّدت الأمم المتّحدة، والاتّحاد الأوروبي، وأغلب الدّول، بأنّ اتّفاق "الصخيرات" هو السبيل لإنهاء الأزمة الليبية. وخلال توقيع الاتّفاق، ناشد رئيس وفد الحوار المؤتمر الوطني المنتهية ولايته "صالح المخزوم"، استمرار تقديم الدّعم إلى ليبيا، حتّى تتمكن من إعادة بناء المؤسسات التي انهارت جرّاء النزاع، كما طالب رئيس وفد البرلمان الليبي للحوار "محمد شعيب"، القوى الدوليّة لدّعم حكومة الوحدة، والجيش الليبي، الذي يحارب المليشيات المتشدّدة^(١٢). لكن الاتّفاق لم يحظَ بتأييد رئيس مجلس النواب في طبرق «عقيلة صالح»، ورئيس المؤتمر الوطني العام في طرابلس "نوري أبو سهمين"، فوجدت حكومة الوفاق نفسها، مرفوضة، ومحاربة بشدة من قبل "خليفة حفتر".

كما قاد "خليفة حفتر" حملة عسكرية، في محاولة لرسم أهداف جيوسياسية جديدة، في طرابلس في نيسان/أبريل ٢٠١٩، لكن حكومة الوفاق الوطني، عن طريق الدّعم التركي، استعادت السّيطرة على غرب ليبيا بالكامل، وبناءً على مسودة الاتّفاق التي عرضتها بعثة منظمّة الأمم المتّحدة، للدّعم في ليبيا على الطرفين خلال محادثات اللّجنة العسكرية المشتركة (٥ + ٥)، في جنيف في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٠،

(١١) المرجع نفسه، ص ٦٨.

(١٢) عوض، جهان عبد السّلام، أميركا والربيع العربي: خفايا السياسة الأميركيّة في المنطقة العربيّة، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص ١٦٠.

فقد وافقت حكومة الوفاق الوطني، وقوّات "خليفة حفتر"، باستئناف مباحثات وقف إطلاق النار بشكل دائم، والترتيبات الأمنيّة، عن طريق انسحاب قوّات "خليفة حفتر"، باتجاه مدينة سرت في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، ومنتجت المحادثات بين طرفي النزاع الليبيّين، اتفاقاً على إجراء انتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، من دون التوصل لاتّفاق حول الحكومة، الّتي ستتولى الإشراف على العملية الانتقالية. يتّضح أنّ أغلب المحاولات الدّولية إزاء الأزمة الليبية، لاسيّما إجراءات منظمّة الأمم المتّحدة، سعت إلى إنهاء النزاع المسلّح، وتثبيت دعائم الاستقرار الأمني في ليبيا، لكن تضارب مصالح الأطراف المتنازعة، المدعومة من القوى الخارجية، والّتي سعت إلى السّيطرة على مجموعة من المناطق الحيوية، دفعت الأطراف المتصارعة إلى خرق بنود التسويات، وحالة دون التفاهم حول تنفيذ الاتّفاقيات المتعلقة بإيقاف إطلاق النار، والركون إلى الحلول السّلمية للخروج من الأزمة.

الفقرة الثانية: مفاوضات السّلام تحت رعاية الدّول ذات المصلحة

أخذت الإمارات العربيّة المتّحدة على عاتقها، عقد مؤتمر يضمّ قائد الجيش الليبي «خليفة حفتر»، ورئيس المجلس الرئاسي «فايز السراج»، وهي خطوة لكسر الجمود الّذي انتاب التحالف الثنائي، بين المملكة العربيّة السعودي، والإمارات العربيّة المتّحدة في المنطقة، وقد أشار المؤتمر إلى أنّه لا يتعارض مع مؤتمر «الصخيرات»، ويعمل على توحيد الجيش، ومؤسّسات الدّولة الليبية، في إطار الشّريعة، والقانون، وتوحيد الجهود الجَماعية لمحاربة المجموعات الإرهابية، ورفض أيّ تدخّل خارجي ضدّ المصالحة الوطنيّة الليبية، الّتي يجب أن تقوم على الحوار، بغية كتابة دستور، والتمهيد لانتخابات تشريعية مبكرة^(١٣).

وحاولت الدّبلوماسية الفرنسيّة بقيادة الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» (Emmanuel Macron)، الدخول على خط الأزمة الليبية، عبر دعوة الأطراف إلى مؤتمرين للحوار، في العاصمة الفرنسيّة باريس في تموز/يوليو ٢٠١٧، إذ تمّ الاتّفاق في المؤتمر الأول، على وقف إطلاق النار، من أجل تأمين الحلّ السياسيّ، وأيضاً وضع ليبيا على مسار الدّولة القائمة على أسس السّيادة، والقانون، والمبادئ الديمقراطيّة، إلّا أنّ اللواء "خليفة حفتر"، رفض النتائج الّتي خلص إليها المؤتمر الفرنسي.

(١٣) الجابر، خالد ونيوبارو، سيغورد، أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشّرق الأوسط، ترجمة: حسين حمادة، (الدوحة: دار الوتد، ٢٠٢٠، ص ٨٢ - ٨٤).

وشملت الدعوة الثانية للحوار، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني "فايز السراج"، ورئيس مجلس الدولة "خالد المشري"، ورئيس أول مجلس نواب بعد التغيير "عقيلة صالح عيسى"، واللواء "خليفة حفتر"، وممثلين عن عشرين دولة من دُول الجوار، المؤثرة في الشأن الليبي، منهم: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، ومصر، وتونس، والجزائر، وتركيا. وتعهد المجتمعون في الحوار الفرنسي، بالعمل على توحيد المؤسسات الليبية، وإجراء انتخابات وطنية نزيهة، وسلمية، والاعتراف بضرورة وضع أساس دستوري للانتخابات، ومساءلة كل من يعيق العملية الانتخابية، والتأكيد على دعم جهود المبعوث الأممي، في مشاوراته مع السلطات الليبية، فقد أكد السفير الفرنسي في مجلس الأمن الدُولي «فرانسوا ديلاتر» (Francois Delatre)، أنّ أغلب أعضاء المجلس، يريدون تقديم المساعدة للقوات المدعومة من منظمة الأمم المتحدة، لتحقيق الأهداف المنوطة بهذه القوات لاسيما مكافحة الإرهاب، وإعادة هيكلة الدولة الليبية^(١٤).

وعقب مؤتمر باريس، زار قائد قوّات «الأفريكوم» (Africom) الأميركية، الجنرال "توماس والدهاوسر" (Thomas Waldhauser)، العاصمة طرابلس، والتقى رئيس حكومة الوفاق الوطني "فائز السراج". ومن أهم القضايا التي تمّ التباحث بشأنها خلال اللقاء، هي إمكانية تقديم قوّات "الأفريكوم" الدّعم اللّوجستي اللازم، لتأمين إجراء الانتخابات التشريعية، والرئاسية.

وتدخلت إيطاليا لمنافسة فرنسا على الحقول النّفطية في ليبيا، إذ عُقد في إقليم صقلية، مؤتمر «باليرمو» (Palermo) حول الأزمة الليبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وقد شارك في المؤتمر الحكومة الإيطالية، وروسيا، وفرنسا، وتونس، والجزائر، ومصر، والاتّحاد الأوروبي، وأطراف النزاع الليبي من دون "خليفة حفتر"، واختلف مؤتمر "باليرمو" عن اجتماعات باريس، عن طريق إعطائه الأولوية للاستقرار في ليبيا، وفق الترتيبات الأمنيّة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة، بغية تسهيل العملية السّياسيّة، والمتمثلة في الإجراءات الدستورية الخاصّة بانعقاد الانتخابات البرلمانية، والرئاسية، لكن نتيجة لافتقار المؤتمر لآليات واضحة لتنفيذه، فقد فشل في تحقيق مخرجاته. وبرعاية الجانبين الرّوس-التركي، عقدت في موسكو مباحثات بين حكومة الوفاق الوطني، ووفد "خليفة حفتر"، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠،

(١٤) أحمد، محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الإسلاميّة وخيارات العنف، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص ١٥٩.

ونصّت مسودة الاتّفاق على وقف الأعمال الحربية، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وإعادة تفعيل الحوار، عن طريق تشكيل لجنة من أجل وضع تصور حول شكل التسوية السياسيّة، والحلول الممكنة للمشكلات الإنسانية، وإستراتيجية إعادة الانتعاش للاقتصاد الليبي. لكن في محادثات موسكو، فشلت في تحقيق نتائج ملموسة لتثبيت وقف إطلاق النار، نتيجة توسّع العمليات العسكرية في الميدان^(١٥).

وعقد في العاصمة الألمانية مؤتمر «برلين - ١» حول الأزمة الليبية، في ظلّ غياب أطراف النزاع، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وسَمّي بـ«٥ + ١»، ضمّ الولايات المتّحدة بقيادة السفير «ريتشارد نورلاند» (Richard Norland)، وروسيا، والصين، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، كذلك تركيا، وإيطاليا، والكونغو، والجزائر، والإمارات العربيّة المتّحدة، ومصر، ومشاركة منظمة الأمم المتّحدة، والاتّحاد الأوروبي، وجامعة الدّول العربيّة، والاتّحاد الإفريقي، وأشارت نتائج المؤتمر إلى أربعة محاور، هي^(١٦): المحور الإنساني، إذ جرى التأكيد على ضرورة تحفيز أطراف النزاع الليبي، على احترام القانون الدّولي الإنساني، والقانون الدّولي لحقوق الإنسان، بهدف حماية المدنيين، والمنشآت، وتسهيل وصول المساعدات الطبية، والإنسانية. أمّا المحور السياسيّ، فجرى دعم الإجراءات السياسيّة الشاملة، برعاية مقررات منظمة الأمم المتّحدة، لتحقيق المصالحة الليبية، وإلزام الأطراف المشاركة، بعدم التّدخل في الشؤون الداخلية الليبية، لتحقيق الاستقرار. أمّا المحور الأمني، فقد دعا المؤتمر الأطراف المعنية، إلى وقف إطلاق النار، والعمليات العدائية كافة بشكل دائم، ومستمر، والامتناع عن تقديم الدّعم اللّوجستي العسكري، وتجنيد أفراد، ومرزقة، لمصلحة أحد الأطراف، مع التأكيد على ضرورة فرض عقوبات من مجلس الأمن الدّولي، لكل من ينتهك أو يخرق بنود الاتّفاق. أمّا المحور الاقتصادي، فجرى التأكيد على ضرورة استعادة المؤسّسات السيادية الليبية لمكانتها، لاسيّما هيئة الاستثمار، والبنك المركزي، وشركة النفط الوطنيّة، وضرورة حماية المنشآت النّفطية، والامتناع عن أي أعمال عدائية ضدها، أو أيّ استغلال غير مشروع للموارد، التي هي من حقّ الشّعب الليبي^(١٧).

(١٥) الحفيان، نورة، التسوية السياسيّة في ليبيا: الإشكاليات والتحدّيات، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٠)، ص ٦، ٧.

(١٦) عمر، خيرى، التغير في الصّراع العسكري الليبي وتداعياته الإقليمية، مجلة «دراسات شرق أوسطية»، مركز دراسات الشّرق الأوسط، (عمّان: السنة ٢٤، العدد ٩٢، صيف، ٢٠٢٠)، ص ١٧١ - ١٨٠.

(١٧) الحفيان، نورة، المرجع السابق، ص ٧.

وأثناء اللقاء الذي جمع السفير الأميركي في القاهرة «جوناثان كوهين» (Jonathan Cohen)، مع رئيس مجلس النواب الليبي «عقيلة صالح»، في آب/أغسطس ٢٠٢٠، طرحت الإدارة الأميركية مبادرة لحلّ الأزمة من ثلاثة محاور، هي: تشكيل منطقة منزوعة السلاح، تشمل خط سرت الجفرة، والهلال النفطي، بما يمكن المؤسسة الوطنية التّفطية من رفق الأسواق العالمية، وسحب المرتزقة، وتشديد حظر الأسلحة، الذي تفرضه منظمة الأمم المتّحدة. وأثار التحرك الأميركي ردود الفعل الروسية، إذ اتهم نائب رئيس مجلس الأمن الروسي «ألكسندر فينيديكوف» (Alexander Venediktov)، الولايات المتّحدة، وحلفائها، بمحاولة الاستيلاء على الموارد التّفطية في ليبيا، وفنزويلا.

وعقد مؤتمر «برلين - ٢» في حزيران/يونيو ٢٠٢١، بمشاركة الولايات المتّحدة، وروسيا، والصين، وتركيا، والاتّحاد الأوروبي، وجامعة الدّول العربيّة، والاتّحاد الإفريقي. وقبل انطلاق المؤتمر طالب وزير الخارجية الأميركي «أنتوني بلينكن» (Anthony Blinken)، والألماني «هايكو ماس» (haiku mas)، سحب سائر القوّات الأجنبيّة من ليبيا، وإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وقد أشار الأمين العام لمنظمة الأمم المتّحدة «أنطونيو غوتيريش»، إلى أنّ هذا المؤتمر يقوم على التقدّم المحرز في مؤتمر «برلين - ١»، عن طريق التنفيذ الكامل لاتفّاق وقف إطلاق النار، وخريطة طريق منتدى الحوار الليبي، وأنّ الأمم المتّحدة قلقة إزاء تدهور الوضع الإنساني في ليبيا، ودعا إلى معالجة أسباب عدم الاستقرار، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، مشيرًا إلى أنّ تحسين الوضع الأمني، سوف يسهم في تحسين الوضع السّياسي في ليبيا.

يتبيّن أنّ ليبيا تحوّلت إلى مسرح لتصفية الحسابات، وحروب المصالح الإستراتيجية، إذ أصبح التدخّل الأجنبي، وتقاطع المصالح الإقليمية، والدّولية، من أبرز التحدّيات التي واجهت الأزمة الليبية، لاسيّما وقف إطلاق النار الشامل، وحظر دخول الأسلحة، إذ تزايدت تعقيدات الوضع الميداني، من حيث استمرار المعارك بين أطراف النزاع الليبي، التي أفرزت تداعيات خطيرة، وجسيمة، على المستوى البشري، والمادي.

المبحث الثاني

السُّلوك الإقليمي والدُّولي المؤثر في الأزمة الليبية

إنَّ أغلب المتغيّرات الجيوسياسية في الدُّول العربيّة، والتي تراكمت مع الحراك العربي مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لم تكن نتيجة الظروف السياسيّة، والاقتصادية، والاجتماعية، فحسب، بل كان للعوامل الخارجية سواء الإقليمية أم الدُّولية، تأثيرها المباشر في إدارة عمليات التغيير. فعلى الرغم من أنَّ البيئة الداخلية المتمثلة بقدرة الشُّعوب على الانتفاض، لكنّها لم تتمكن من فرض رؤيتها التفاعلية، بسبب قصور الأدوات التوظيفية، وعدم رغبة القوى الخارجية في إنضاج الظروف المناسبة للتغيير، إلّا وفق استراتيجيتها المرسومة سلفاً، وعلى هذا الأساس أصبحت العوامل الإقليمية، والدُّولية، أكثر تأثير في رسم ملامح الأنظمة السياسيّة، وإعادة هيكلة البنية التنظيمية للمجتمعات في المنطقة العربيّة.

إنَّ القوى الغربية أعادت ترتيب أولوياتها، بغية إعادة ترتيب الخريطة السياسيّة العربيّة، بما يحقّق مصالحها، ومصالح حلفائها. فبعد أزمة الحراك العربي عام ٢٠١٠، استدعت الضرورة الاستراتيجية مواجهة التحدّيات النوعية، التي تمثلت في مواجهة المجموعات الإرهابية، وإحداث نقلة فعلية في مجال الحقوق، والحريات العامة، والانتقال السلمي للسلطة، ونبذ مبدأ التوريث السياسيّ أو التقاعس، في الاستجابة لمطالب الإصلاح الداخلي، لاسيّما أنَّ مبدأ الزعامات، والقيادات، بات محطاً للدكتاتوريات الإقليمية، التي تدعي الوحدة العربيّة، والتكامل الإقليمي الفضيّاض، إذ أمعنّت هذه الأنظمة في انتهاكات حقوق الإنسان، والتي بدورها أعطت القوى الغربية، مسوغاً للتدخل في دعم الجماعات المسلّحة المناهضة لأنظمة الحكم، ممّا خلق موجة من العنف المتبادل بين الأطراف الوطنيّة، لهيمنة، والسيطرة، على المكتسبات، والمنافع. فالقوى الغربية التي تقاعست عن مساندة الانتفاضات العربيّة، تبنت مواقف مناوئة للنظام الليبي، الذي عُرف تمويله لحركات انفصالية، وعمليات عسكرية مسّت المصالح الغربية. ويعدّ النفط عاملاً مهماً من أجل السيطرة عليه، وضمان مكانة للشركات الغربية، وقد ارتكبت نظام «معمر القذافي»، خطأً أتاح للقوى الغربية التدخل، تمثّل في استخدام القوّة المسلّحة ضدّ الحراك الليبي، إذ جعل أمن النظام على حساب أمن الدُّولة.

أما الدُّولُ الإقليمِيَّةُ، فقد أخذت القُوَى الخِليجيَّةُ بزِعامَةِ المملِكةِ العربيَّةِ السُعودِيَّةِ، والإِمَارَاتِ العربيَّةِ المُتَّحِدةِ، تَسْعِيانِ إلى تَأكِيدِ وجودِهِما في قِيادَةِ المِرحَلَةِ الانتِقالِيَّةِ، في بَعْضِ الدُّولِ العربيَّةِ الَّتِي تَعْرَضَتْ إلى مِوجَةٍ مِنَ الإِربَاكِ، والتَّخْبِطِ، جِراءِ إسْقاطِ الأنْظِمةِ، فَنَتِيجَةُ للعِلاقاتِ اللَّيبِيَّةِ السَيِّئَةِ مَعَ دُولِ الخِليجِ العربيِّ، وَجَدَتْ الأُخِيرَةَ مِنَ ثُورَةِ الشَّبَابِ اللَّيبِيِّ، فَرِصَةً لِإِزَاحَةِ نِظامِ «مِعمَرِ القِذافي»، كَذَلِكَ وَجَدَ التَّحَالِفُ التُّرْكِي-القَطْرِي مِنَ الأُزْمَةِ اللَّيبِيَّةِ، مِساخَةً لِإِزَاحَةِ النِّفوذِ السُعودِي-الإِمَارَاتِي، وَهنا بَدَأَتْ مِرحَلَةٌ مِنَ التَّنَافُسِ عَلى الدُّورِ القِيادِي فِي المِنطِقةِ، إِذِ دَفَعَتْ هَذِهِ الدُّولُ الكَثِيرُ مِنَ الأَمْوالِ، مِنَ أَجْلِ تَدْرِيبِ المِرتزِقَةِ، والمِليشِيَّاتِ، وَتَسْلِيحِهِما، حَتَّى وَصَلَ الأَمْرُ إلى تَدخُّلِ وَحِداَتِ مِنَ الجِيشِ التُّرْكِي فِي لِيبيَا.

وَبِناءٍ عَليه، سَوفَ نَقِيسِمُ هَذَا المِبحِثَ عَلى مِطْلَبِيْن، هِما: المِطْلَبُ الأَوَّلُ، إِسْتراتيِجِيَّةُ الأَطْرافِ الدُّولِيَّةِ تُجَاهِ الأُزْمَةِ اللَّيبِيَّةِ. والمِطْلَبُ الثَّانِي، إِسْتراتيِجِيَّةُ الأَطْرافِ الإِقليمِيَّةِ تُجَاهِ الأُزْمَةِ اللَّيبِيَّةِ.

المطلب الأول

إسْتراتيِجِيَّةُ الأَطْرافِ الدُّولِيَّةِ تُجَاهِ الأُزْمَةِ اللَّيبِيَّةِ

تَتحرَّكُ الأَطْرافُ الدُّولِيَّةُ بِفِعلِ العِواِمِلِ المِصْلِحيَّةِ، فَحِينِما تَتَطَلَّبُ إِسْتراتيِجِيَّةُ الأَمْنِ القِومِي لِلقُوَى الكُبْرَى، التَدخُّلُ فِي الشُّؤُونِ الَّتِي تَكُونُ مِنَ صَمِيمِ السُّلْطَانِ الدَّاخِلي لِلدُّولِ، تَرى هَذِهِ القُوَى تَنَدْفِعُ حَتَّى مِسمِيَّاتٍ مِختَلِفةٍ، سِواءَ لَدَعْمِ حَقِوقِ الإِنسانِ، وَالدِيمقِراطيَّةِ، أَمْ لِلحِفاظِ عَلى السِّلمِ، وَالأَمْنِ الدِولِيِّينَ. وَعَلى هَذَا الأَساسِ تَدخَلتِ الوِلايَاتُ المُتَّحِدةُ، وَفرنْسا، وَبِريْطانيا، بِاسْتِخدامِ الأَداءِ العِسْكَرِيَّةِ حِلفِ شِمالِ الأَطْلَسِي، لِإِسْقاطِ النِظامِ اللَّيبِيِّ، ثَمَّ اسْتَمَرَّتْ هَذِهِ الدُّولُ فِي إِدارَةِ الأُزْمَةِ اللَّيبِيَّةِ، لِاسْتِمالِ دَعْمِ بَعْضِ الأَطْرافِ الَّتِي تَقاتَلُ عَلى الأَرْضِ اللَّيبِيَّةِ بِالعِدَّةِ، وَالعِدَدِ، وَقد حَاولتِ رُوسِيَا، وَالصِّينُ، إِيجادَ مِوطئِ قَدَمٍ فِي إِدارَةِ الأُزْمَةِ اللَّيبِيَّةِ. وَبِناءٍ عَليه، سَوفَ نَقِيسِمُ هَذَا المِطْلَبَ عَلى فِقرَتَيْنِ، هِما: الفِقرةُ الأَوَّلِيَّةُ، الدِوافِعُ المِحرِكةُ لِلسِّيَاسَةِ الغِربيَّةِ إِزاءِ الأُزْمَةِ اللَّيبِيَّةِ. وَالفِقرةُ الثَّانِيَّةُ، الدِوافِعُ المِحرِكةُ لِلسِّيَاسَةِ الرُوسِيَّةِ - الصِّينِيَّةِ إِزاءِ الأُزْمَةِ اللَّيبِيَّةِ.

الفقرة الأولى: الدِوافِعُ المِحرِكةُ لِلسِّيَاسَةِ الغِربيَّةِ إِزاءِ الأُزْمَةِ اللَّيبِيَّةِ

تُعَدُّ الوِلايَاتُ المُتَّحِدةُ مِنَ أَهمِّ القُوَى الغِربيَّةِ، الَّتِي عَزَّزَتْ مِنَ وَجُودِها فِي المِلفِ اللَّيبِيِّ، إِذِ قامَتِ

القوّات الأميركية بغارات جوية على طرابلس، وبنغازي، استهدفت القيادات الليبية، وفرض العقوبات الاقتصادية عام ١٩٨٦، كما اتهمت الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، النظام الليبي، بتفجير طائرة مدنية فوق مدينة «لوكربي» (Lockerbie) في اسكتلندا عام ١٩٨٨، ثمّ اتخذ مجلس الأمن الدّولي إجراءات عقابية ضدّ ليبيا، توقفت بموافقة «معمر القذافي» تسليم المطلوبين، وتعويض الضحايا عام ١٩٩٩^(١٨).

وجزّاء استعمال القوّة العسكرية من النظام ضدّ المدنيين، من قبل النظام الليبي في موجة الحراك الشعبي عام ٢٠١١، عُرضت مبادرات أحادية من جانب القوّات البريطانية، والقوّات التركية، ومشاة البحرية الأميركية، في نيسان/ أبريل ٢٠١١، لإجراء عملية منسّقة لإجلاء المدنيين، والجرحى من مصراته، كما أقدم الأتحاد الأوروبي على تشكيل قوّة، للقيام بعملية عسكرية في ليبيا، متضمّنة وضع مشروع أوروبي لعملية إنسانية مدعومة بوسائل عسكرية. وعلى الرغم من أنّ القوّة الأوروبية من أجل ليبيا لم تُنشر في الميدان الليبي، لكن حُصّص لها مقر للعمليات في روما، وقد حاول الرئيس الأميركي السابق «باراك أوباما» (Barack Obama)، أن يوضح للعالم أنّه يعمل ضمن إطار مجلس الأمن الدّولي، مع تمسّك الإدارة الأميركية بالنظام الأحادي القطبية. فبعد موجة الحراك الليبي عام ٢٠١١، استجاب مجلس الأمن الدّولي لطلب الجامعة العربيّة، بفرض منطقة الحظر الجوي، وإسقاط النظام الليبي^(١٩). وكان الهدف المُعلن من القرارين الدوليين، القرار (١٩٧٠)، والقرار (١٩٧٣)، هو حماية السُكّان المدنيين، لكنّه اتسع إلى نطاق يتجاوز النحو المُعرب عنه من الدّول الغربية، أيّ عدم ضرب أهداف عسكرية، وسياسيّة، ليست ذات صلة بالتهديدات الموجهة ضدّ السُكّان، فقد ظهر أنّ العمليات العسكرية، كانت تهدف إلى دعم القوّات، التي قامت الهيئة الممثّلة للمعارضة الليبية «المجلس الوطني الانتقالي»، بتشكيلها، في جهوده لإلحاق الهزيمة بالعناصر الموالية للنظام. ومع استمرار قصف قوّات «القذافي» ضدّ المدن، عُهد بإجراء العمليات إلى منظّمة حلف شمال الأطلسي، بهدف تفكيك الجهاز العسكري، وتغيير النظام. كما شرع فريق الاتصال الدّولي في اتخاذ إجراءات، عن طريق تسليم حركة

(١٨) Chivvis, Christopher S., *Toppling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal Intervention*, (New York: Cambridge University Press, 2014), P. 53 – 55.

(١٩) بومييه، برونو، استخدام القوّة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها، المجلة «الدّولية للصليب الأحمر»، جامعة كامبريدج، (بريطانيا: المجلد ٩٣، العدد ٨٨٤، سبتمبر/أيلول، ٢٠١١)، ص ٧.

التمرد، وإرسال مستشارين عسكريين لها، وإرسال دعم مالي لها، عن طريق إنشاء صندوق يمول في جزء منه، من الأصول المجمّدة للنظام، وأصبح واضحاً أنّ هدف الائتلاف هو انهيار نظام «معمر القذافي»، لكونه أحد التدابير الضرورية لحماية المدنيين، والمناطق المأهولة بالسكّان المدنيين، المعرضة لخطر الهجوم عليها، عن طريق الغارات الجوية لحلف شمال الأطلسي، التي تؤدي إلى إضعاف القدرة الهجومية للقوّات الموالية، وتقوض قدرتها بشكل تدريجي على صدّ عمليات المعارضة المسلّحة^(٢٠).

أمّا الاتحاد الأوروبي فقد شهد انقسامات حادة، في الرؤية السياسيّة تُجاه ليبيا، إذ حثّ رئيس الوزراء البريطاني السابق «ديفيد كامبرون» (David Cameron) نظام «معمر القذافي»، على التوقف عن قمع شعبه، وتركه يحصل على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، لكن الرئيس الألماني الأسبق «كريستيان فولف» (Christian Wolf)، عارض التصويت في مجلس الأمن الدّولي، فقد عدّ غايات التّدخل الغربي في الشؤون الليبية غير واضحة، لأنّ الأزمة الليبية لا تهدّد أمن الدّول الغربية، كما أنّ ألمانيا كانت غير مستعدة من الناحية الاقتصادية، للمشاركة في حملة دولية لإسقاط النظام الليبي^(٢١). وبحكم انتمائهما المتوسطي، ونفوذهما الإفريقي، فقد شارك رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق «سيلفيو برلسكوني» (Silvio Berlusconi) بقوّة، في التحركات الغربية لإسقاط النظام الليبي، كون إيطاليا ما زالت متمسكة بفكرة استعمار الأراضي الليبية، وقد قاد الرئيس الفرنسي السابق «نيكولا ساركوزي» في شباط/فبراير ٢٠١١، حملة لحشد التأثير الدّولي ضدّ نظام «معمر القذافي»، مستنداً إلى موقف جامعة الدّول العربيّة، التي بدأت تشير إلى ضرورة رحيل النظام الليبي^(٢٢).

إنّ الأزمة الليبية مثّلت فرصة مناسبة، لتعزيز الوضع الداخلي في فرنسا، التي تعاني من أزمة اقتصادية، وسياسيّة، وتحسين صورة النظام الفرنسي، بعد الدّعم المطلق لبعض الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا، وتصفية الحسابات مع نظام «القذافي»، فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، والحرب مع الليبية – التشادية حول شريط «أوزو» (ouzo)، إذ دعمت فرنسا حليفها التشادي، ومعاينة النظام الليبي، (٢٠) دافيدسون، جيسون، فرنسا وبريطانيا والتّدخل في ليبيا: تحليل متكامل، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبوظبي: العدد ١٣٤، ٢٠١٤)، ص ١٥، ١٦.

(٢١) العروسي، محمد عصام، الحراك السياسيّ العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟، مجلة «المستقبل العربي»، مركز دراسات الوحدة العربيّة، (بيروت: المجلد ٣٤، العدد ٣٩٣، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١١)، ص ١٢٥ – ١٣١.

Clarity:Georgia((٢٢)Sensini, Paolo, Sowing Chaos: Libya in the Wake of Humanitarian Intervention, P. 60 – 65.)Press Inc., 2016

الذي تراجع عن الصفقات المعقودة بين فرنسا، وليبيا، كما أنّ سياسة النظام الليبي في إفريقيا، قوضت النفوذ الفرنسي، لذلك رغبت فرنسا في إعادة إحياء مشروع الإتحاد المتوسطي، الذي أُحبط بفعل معارضة ليبيا^(٢٣). لذلك اتخذت الدُول الغربية من حلف شمال الأطلسي، أداة لإسقاط النظام الليبي، إذ أصبح الحلف على أهبة الاستعداد، للتدخل في الأزمات خارج نطاقه الجغرافي، للإسهام بصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات، والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات، بما يتضمنه ذلك من عمليات الرد وفق القرارات الأممية.

ولعلّ أهم الأسباب التي دفعت الدُول الغربية، إلى إدارة الأزمة الليبية، هي: أولاً، حماية مراكز الطاقة، إذ تملك ليبيا احتياطياً نفطياً مؤكداً، حوالى (٤٦،٤) مليار برميل، وأنّ انقطاع إمدادات النفط جرّاء الأزمة الليبية، وما يترتب عليها من تأثير في أسواق الطاقة العالمية، يُعدّ مؤشراً على الإضرار بمصالح الدُول الغربية. ثانياً: الهجرة غير الشرعية، إنّ الأزمات السياسيّة، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تشهدها دُول الشمال الإفريقي، أدّت إلى تنامي مخاطر الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي، الذي يعاني من أزمة اقتصادية، ممّا دفع فرنسا إلى التهديد بإيقاف العمل باتفاقية «شينجن» (Shenzhen)، وهي أحد الأسباب التي دفعت المملكة المتحدة، إلى الانسحاب من الإتحاد الأوروبي، بموجب اتفاقية «البريكست» (Brexit)، كما أنّ الدُول الأوروبية لديها مخاوف مشروعة، من مخاطر الإرهاب، والتهريب، فضلاً عن تدني المستوى التعليمي لهؤلاء المهاجرين، وإمكانية النقل التدريجي للأفكار، والمعتقدات، من دُول الجنوب إلى أوروبا، في ظلّ تعارض القيم بين الجانبين^(٢٤)، فقد أكّد قائد قوَّات حلف شمال الأطلسي الأدميرال «جيمس ستارينديس» (James Starendis)، أمام الكونغرس الأميركي في آذار/مارس ٢٠١١، على تنامي نشاط تنظيم القاعدة في دُول المغرب العربي، وأنّ هناك مؤشرات على تأثير تنظيم القاعدة في المعارضة الليبية^(٢٥)، وهذه المخاطر تجد من السواحل الليبية، منفذاً للولوج إلى أوروبا.

وعلى هذا الأساس، ترى الدُول الغربية أنّ ليبيا تُعدّ من «الدُول الفاشلة» (Failed states).

(٢٣) بن عنتر، عبد النور، المواقف الليبية من الثورة الليبية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)، ص ٥.

(٢٤) سالم، بول وكادليك، أماندا، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، «أوراق كارنيغي»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،

بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدُولي، ٢٠١٢، ص ٦ - ٨.

(٢٥) كَشْك، أشرف محمد، حلف الناتو من «الشراكة الجديدة» إلى التدخل في الأزمات، مجلة «السياسة الدُولية»،

مؤسسة الأهرام، (القاهرة: السنة السابعة والأربعون، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥، تموز/يوليو، ٢٠١١)، ص ٢٤.

التي فشلت حكومتها في القيام بمسؤولياتها. ومن خصائص هذه الدولة، هي: عدم القدرة على تقديم قدر مناسب من الخدمات العامة، نتيجة لضعف السلطة الحاكمة، وفقدان سيطرتها على الأراضي، وتطبيق القانون، ممّا يؤدي إلى عدم قدرة الدولة الفاشلة، على التفاعل مع الدول الأخرى، في إطار العلاقات الدولية، والتنظيم الدولي، وهنا أصبح الهدف المُعلن للدول الغربية، هو حماية المدنيين، لكن الهدف غير المُعلن هو إعادة هيكلة مؤسسات الدولة الليبية، بما يتلاءم مع الاستراتيجية الغربية^(٢٦).

يتضح أنّ إسقاط النظام الليبي من قِبَل القوى الغربية، جاء تحت ذريعة حماية السُكّان المدنيين، لكن مسار العمليات العسكرية، تحوّل إزاء تقييد القوّات العسكرية، وإسقاط النظام، من دون توفير البديل المناسب، والذي أفضى إلى حالة من الفوضى، والاضطرابات السياسيّة، والاقتصادية، والأمنيّة، وباتت ليبيا بحاجة إلى الجهود الدوليّة لبناء الدولة، التي تفتقر إلى ركائز الحكم الصالح، ومؤسساته.

الفقرة الثانية: الدوافع المحركة للسياسة الروسية – الصينية إزاء الأزمة الليبية

تعدّ القارة الإفريقية مركزاً حيويًا، لإدارة الصّراع بين القوى الكُبرى، التي تدير النظام العالمي، بهدف إعادة النظر في رسم احداثياتها، وإعادة توزيع خريطة الحدود الجيوسياسية، بين النظام الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتّحدة، والنظام المتعدّد الأقطاب بزعامة روسيا، والصين، وفق توجّهات تخدم القيمين على هذا التصور، وشكّلت الأزمة الليبية موجة من الاحتجاجات، والصّراعات العنيفة، التي أخذت طابعًا طائفياً، وعرقياً، وإيديولوجياً، مست استقرار ليبيا، وأمنها، بعد أن انتهكت سيادتها، وتلاعبت القوى الدوليّة بمصير شعبيها، وبمقدراته الوطنيّة^(٢٧)، لكن شككت روسيا، والصين، بضرورة إصدار قرار لإسقاط نظام «معمر القذافي»، خلال موجة احتجاجات الشّعب الليبي عام ٢٠١١، خوفاً من تنامي النفوذ الغربي في إفريقيا، بقيادة حلف شمال الأطلسي، لكن تعرضت روسيا، والصين، لضغوط أسهمت في امتناعهما، من دون الاعتراض على القرار الدولي (١٩٧٣)، أهمّها: الملفات الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان، ضدّ الصين في مجلس حقوق الإنسان، ومحاصرة قوّات حلف الناتو للأراضي الروسية، فضلاً عن إرباك روسيا عن طريق أوكرانيا، وتفجير الأزمة السورية، وهذه المتغيّرات وضعت

(٢٦) أبو عمرة، رنا، أميركا والدولة الفاشلة، (القاهرة: دار ميريت، ٢٠١٤، ص ٥٥.

(٢٧) بجيجة، العربي، شذرات من الصّراع الجيو- استراتيجي في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ٢٠١٧)، ص ٥٠، ٥١.

روسيا، والصين، في موضع حرج في مجلس الأمن الدّولي^(٢٨).

إنَّ انخراط روسيا، والصين، سياسيًا، وأمنيًا في إفريقيا، جاء للحفاظ على الاستقرار في بعض الدّول، التي يُمكن أن تُؤثر في الوضع الإقليمي، فقد برز إلى العلن، حقّ الاعتراض المزدوج الروسي-الصيني في مجلس الأمن الدّولي، لمواجهة النفوذ الأميركي، وكان موقف روسيا، والصين، هو حماية المدنيين في ليبيا، ومعارضة أيّ تدخل عسكري على الأرض، والاكتفاء بالضربات الجوية، خوفًا من أن تقيم القوى الغربية نظامًا مواليًا لها، أو أن تقسم ليبيا، وهنا امتنعت روسيا، والصين، عن الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، وعدم الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدّولية حول ليبيا، التي ضمّت (٤٠) دولة، ووصف الوضع في ليبيا بأنّه حرب أهلية، ثمّ حرصت روسيا، والصين، على إبقاء قنوات اتصال مع المعارضة الليبية، للإبقاء على درجة من التوازن بين الأطراف المتفاوضة، وتقريب وجهات النظر، واعتمدت روسيا، والصين، على آليات البدائل الإقليمية في ليبيا، لأجل المحافظة على مصالحها الإستراتيجية، وخوفًا من تنامي المجموعات الإسلامية المُتشدّدة، لذلك استثمرت أرباحًا أكثر نجاعة، مثل: تقديم الدّعم العسكري للجيش الوطني الليبي^(٢٩)، لإدامة زخم المعارك، وزيادة نسبة مبيعات الأسلحة إلى ليبيا. وشاركت روسيا، والصين، في أغلب المفاوضات السّياسيّة بشأن تسوية الأزمة الليبية، سواء حول مسودة القرارات، للحصول على مقابل لامتناعهما عن التصويت أم في المفاوضات التي عُقدت بين أطراف النزاع الليبي.

وتعدّ المصالح الطاقوية، والتجارية، في مُقدّمة الاهتمامات الروسية - الصينية في ليبيا، إذ تمتلك أضخم احتياطي نفطي في إفريقيا، عدا عن امتلاكها مخزون غازي كبير، فضلًا عن الأسواق الخصبة لاستيعاب الصادرات، فقد تعزّز التعاون بين شركة «غاز بروم» (bromine gas) الروسية، وشركة الغاز، والنفط، الليبية، في مجال اكتشاف النفط الليبي، واستخراجه، ونقله. وخلال سيطرة «خليفة حفتر» على القيادة العسكرية، ووحدات حكومة المنفى الليبية في طبرق عام ٢٠١٤، تلقت العلاقات الروسية - الليبية دفعة جديدة، إذ رأت فيه موسكو، وبكين، شريكًا مؤاتيًا لضمان مصالحهما في ليبيا. ومقابل الدّعم العسكري، عرض على الروس، والصينيين، الولوج إلى سوق الطّاقة الليبية، واستخدام

(٢٨) Political Rationale and International Consequences of and Larssen, Ann Karin Henriksen, Dag (٢٨) the War in Libya, (London: Oxford University Press, 2016), P. 67 – 86.

(٢٩) بن عنتر، عبد النور، المرجع السابق، ص ٥.

موانئ البحر الأبيض المتوسط في طبرق، ودرنة، وظلت روسيا للوهلة الأولى متحفظة على الدّعم العلني، لكن مع تطور إستراتيجية المحاور الداعمة للأطراف الوطنية في المعارك الليبية، قامت روسيا بمعالجة مقاتلين جرحى من جيش اللواء «خليفة حفتر» عام ٢٠١٧، كما أرسلت قوّات من شركات عسكرية خاصة إلى ليبيا عام ٢٠١٨.

وترى روسيا، والصين، أنّ إستراتيجية التّدخّل الدّولي الإنساني، وسوء الإدارة من قِبَل حلف شمال الأطلسي، حوّل ليبيا إلى ملاذ للجماعات المسلّحة، التي تهديد السّلم، والأمن، الدوليين، بسبب انتشار الفوضى، والمليشيات، وتنامي الفساد، وهوس السّلطة، بين النخب الليبية، مقابل الهشاشة المجتمعية. ما يؤهّله ليبيا إلى الدخول في موجة مستمرة من العنف، كما أيقنت روسيا، والصين، تعاظم التهديدات على مواطن نفوذهما، وهو ما دفعهما إلى تسخير بعض القوى العقدية، في اعتماد بعض الممارسات الماسية بأمن الدّول الساحلية، والصحراء الغربية في إفريقيا، عن طريق اختراقهما للجماعات المشتركة في المعارك الليبية، أو إنشاء بعضها، ليكون طرفاً ضامناً لتوازن القوى، بينها وبين القوى المهدّدة لمصالحهما المدعومة من الغرب، لأنّ المتغيّرات الأمنيّة، والحروب بالوكالة، والرموز الوطنيّة المدعومة من الخارج، عندما تسخر من قِبَل إحدى القوى الدّولية، فإنّها تمثل تهديداً مباشراً، يمسّ بمصالح الدّول الأخرى. وعلى هذا الأساس تحوّلت ليبيا إلى مسرح للتنافس، والصّراع بين الأقطاب الدولية، عن طريق الأدوات الوطنية، ممّا أدّى إلى تخلف عمليات التنمية، وإعادة بناء مؤسسات الدّولة، وتأخر تسوية الأزمة بالوسائل السّلمية.

المطلب الثاني

إستراتيجية الأطراف الإقليمية تُجاه الأزمة الليبية

أثرت البيئة الإقليمية تأثيراً مباشراً في الأزمة الليبية، وفق تطوّر الأحداث التي رافقت الحراك العربي، فقد دفعت دُول خليجية لاسيّما المملكة العربيّة السعوديّة، والإمارات العربيّة المتّحدة، نحو تحفيز الأقطاب العالمية للتحرك إزاء إنهاء النظام «القذافي»، كما عملت جاهدة داخل أروقة جامعة الدّول العربيّة، ومجلس التعاون لدّول الخليج العربيّة، لأخذ مواقف حازمة تختلف كلياً عن المواقف السابقة، وفي المقابل برز محور إقليمي بقيادة تركية، وقطرية، لدعم الإخوان المسلمين في مصر، وليبيا،

وبما يعزّز الدّور القيادي المناهض للسعودية في المنطقة. وبناءً عليه، سوف نقيّم هذا المطلب على فترتين، هما: الفقرة الأولى، التحركات العربيّة الداعمة للجيش الوطني الليبي. والفقرة الثانية، التحالف التركي- القطري الداعم لحكومة الوفاق الوطني.

الفقرة الأولى: التحركات العربيّة الداعمة للجيش الوطني الليبي

تُعدُّ جامعة الدّول العربيّة المعبّر الرسمي، عن رؤية الدّول العربيّة إزاء القضايا الإقليمية، ويتميز موقفها بالحياد السّليبي من الأحداث في تونس، ومصر، لكن موقفها من الأحداث في ليبيا مثل نقطة تحوّل، فقد اتّخذت الجامعة قرارات غير مسبوق في الأحداث العربيّة إزاء الأزمة الليبية، وتعاطت بإيجابية واضحة، فقد قامت الجامعة العربيّة بتجميد حضور النظام الليبي، ودعت مجلس الأمن الدّولي لفرض حظر جوي على ليبيا، ثمّ قامت بالاتصال مع المعارضة، ثمّ أصدرت القرار المرقّم (٧٣٦٠) في آذار/مارس ٢٠١١، وتضمن فرض حظر جوي على ليبيا، من أجل حماية المدنيين، واحترام حقوق الشّعب في التصدي للعنف، واللجوء إلى الحوار الوطني، ومهد موقف الجامعة لإصدار قرار مجلس الأمن الدولي المرقّم (١٩٧٣). ولعلّ موقف الجامعة يجد تفسيره في اعتبارات عدّة، أهمّها: تأثير الضغط الشعبي جزاء الحراك العربي، الذي أعطى الجامعة قدرًا من الجرأة السّياسيّة، وأنّها لم تعدّ عاجزة عن التأثير في مجريات الأحداث، كما ادركت الجامعة أنّ المؤشرات الدّولية، تتجه نحو التوافق الدّولي على التدخّل في ليبيا، وأنّ الدّول الكُبرى سوف تصدر قرارًا، بعنوان التدخّل الإنساني لإسقاط نظام "معمر القذافي"^(٣٠).

وممّا سهل موقف الجامعة العربيّة، علاقات ليبيا الرسمية السيئة مع عدد من الدّول العربيّة، لاسيّما المملكة العربيّة السعودية، التي وجدت من الثّورة الليبية فرصة لإزاحة "معمر القذافي"، بعنوان الوقوف إلى جانب الشّعب ضدّ القمع، والظلم، والاستبداد، إذ أخذت المملكة العربيّة السعودية تتعامل مع الأزمة الليبية، بوصفها مفوضة سياسيًا، ومعنويًا من الشّعوب العربيّة، فالدافع الخليجي مرتبط بالعلاقات المتوترة، بين دُول مجلس التعاون الخليجي، ونظام "معمر القذافي"، لذلك فمن مصلحة دُول مجلس التعاون الخليجي، إقصاء حكم "القذافي"، وقيام نظام ليبي جديد، يحظى بالقبول الخليجي. ولعلّ

(٣٠) عيد، محمد بدري، إلى أين سيصل الدّور التدخلي لجامعة الدّول العربيّة، مجلة «السّياسة الدّولية»، مؤسّسة الأهرام، القاهرة: السنة الثامنة والأربعون، المجلد ٤٧، العدد ١٨٧، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢، ص ١٣٠.

صعود الدور الوظيفي الإقليمي للدول الخليجية، جاء انعكاساً لتوظيف دول المجلس، لما تمتلكه من مقومات سياسية، واقتصادية، تمكنها من التأثير بفاعلية في مجريات الأزمات.

لهذا أظهرت دول الخليج التعاطف مع الشعب الليبي، بدعوى التخلص من النظام الحاكم، وتأييد أي إجراءات دولية، سواء لمحاكمة النظام الحاكم أم لرفع المعاناة عن الليبيين، وحظي الدور الإنساني بجانب ملحوظ من الاهتمام الخليجي، من حيث تقديم المساعدات الانسانية أو الطبية، كما حظي الدور العسكري، إذ أرسلت السعودية طائرة مراقبة من طراز "أواكس" (Oax)، وأخرى للتزود بالوقود، على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسى مطروح المصرية، قرب الحدود الليبية. كذلك أسهمت الإمارات العربية المتحدة، بست طائرات من نوع "إف - ٢٢" (F - ٢٢)، وست طائرات من نوع "ميراج" (Mirage)، لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلاً عن طائرات للبحث، والإنقاذ، نوع "أباتشي" (Apache)، و"شينوك" (Chinook)^(٣١).

وسعت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، إلى التقليل من دور الإخوان المسلمين، والحركات الإسلامية المدعومة من تركيا، وقطر، إذ تمكّن تحالف القوى الوطنية، من الفوز في الانتخابات الليبية عام ٢٠١٤، إذ حصد تحالف القوى الوطنية (٥٠) مقعداً، مقابل (٢٣) مقعداً حصدها الإسلاميون، ممثلين بحزب "العدالة والبناء"، وتوزع (١٨٨) مقعداً على التيارات المدنية، ودعاة الفيدرالية، والمستقلين، إذ دعمت السعودية، والإمارات، الجهات العسكرية، والسياسية المعارضة في الشأن الليبي، لكبح نفوذ الإسلاميين في ليبيا، مثل اللواء "خليفة حفتر"، الذي شنّ من بنغازي عملية عسكرية، أطلق عليها "عملية الكرامة" عام ٢٠١٤، ضد تحالف الإسلاميين، لتطهير ليبيا من الإرهاب، والمليشيات المسلحة^(٣٢).

لذلك وصف البرلمان الليبي في طبرق، جماعة "أنصار الشريعة"، و"فجر ليبيا"، بأنهما جماعات إرهابية، ما دفع قادة "فجر ليبيا" إلى دعوة أعضاء المؤتمر الوطني العام، لرفض الاعتراف بمجلس النواب، وتشكيل حكومة الإنقاذ الوطني، تتولى زمام الأمور في مناطق غرب البلاد، فأصبح في ليبيا حكومتان، (٣١) الحسن، عمر، دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)، ص ٣.

(٣٢) علي، خالد حنفي، دولة متروعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، مجلة «السياسة الدولية»، مؤسسة الأهرام، (القاهرة: السنة الخمسون، المجلد ٤٩، العدد ١٩٥، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٤)، ص ١٩.

ومجلسان تشريعيان، لهذا اقدمت السعودية، والإمارات، ومصر، على تصنيف الجماعات الإسلامية المتشيدة، بأنها منظمات إرهابية، وعلى رأسها الإخوان المسلمين، وقدمت الدعم المالي، واللوجستي، إلى الجيش الليبي بقيادة "خليفة حفتر"، إذ شاركت طائرات إماراتية في قصف مواقع القوات المناوئة لحكومة طبرق، أهمها قوات "فجر ليبيا" المتشكلة من الفصائل الإسلامية، والقبلية، المدعومة من قطر، وتركيا، والسودان، والتي أحكمت سيطرتها على مؤسسات الدولة، والمرافق الحيوية في طرابلس.

كما دعمت السعودية، والإمارات، حكومة الإنقاذ الوطني، إذ قام رئيس الحكومة «عبد الله الثني»، بزيارات مكوكية إلى الإمارات العربية المتحدة، وتلقى دعماً من ولي العهد «محمد بن زايد آل نهيان» في مواجهة الإرهاب، إذ قام ولي العهد بزيارة الجزائر، لتوحيد المواقف إزاء دعم الجيش الوطني الليبي، ثم قام «عبد الله الثني» بزيارة السعودية، التي وعدت بتدريب قوات الجيش الليبي^(٣٣).

وأخذت الإمارات العربية المتحدة تؤثر بطرق غير مباشرة، على سياق المفاوضات السياسية الليبية، إذ حفزت المبعوثين المنتدبين من قبل منظمة الأمم المتحدة، على عدم التفاوض مع جهات معارضة، مثل: جماعة أنصار الشريعة تحت ذريعة التشدد، والتصنيف الدولي، الذي يصف هذه الجماعات بالإرهابية، كما قدمت مغريات مالية لتقوية الموقف التفاوضي لحكومة طبرق، الأمر الذي أضعف الثقة في مدى نزاهة الوساطة الأممية، بانحيازها لأحد أطراف النزاع. كما سعت الإمارات العربية المتحدة، إلى عقد اجتماع موسّع، يجمع قائد الجيش الوطني الليبي «خليفة حفتر»، ورئيس المجلس الرئاسي «فايز السراج»، بغية تعزيز الموقف السعودي - الإماراتي في إدارة الأزمة الليبية، وقد جاء الاجتماع تحت ذريعة الإجراءات المكتملة للخطوات الدولية، في تحفيز القوى الفاعلة في الأزمة الليبية، للركون إلى طاولة المفاوضات، بغية توحيد المؤسسات المدنية، والعسكرية، تحت غطاء القانون، والسيادة الوطنية، منعاً للتدخلات الخارجية، وحماية للمصالح الوطنية، ومحاربة المجموعات الإرهابية، وتمهيداً للانتخابات التشريعية المبكرة^(٣٤).

(٣٣) آرتس، بول ورولانيس، كارولين، العربية السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: ابتسام الخضرا، (بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ص ١٣١.

(٣٤) الجابر، خالد ونيوبارو، سيغورد، المرجع السابق، ص ٨٤.

إنَّ التنافس بين المملكة العربيَّة السَّعودية، والإمارات العربيَّة المتَّحدة، من جهة، وتركيا، وقطر، من جهة أخرى، أسهم في تردي الوضع الأمني المعقد في ليبيا، إذ تعززت الحرب الأهلية، وانتشرت الجماعات المتشَدِّدة، والإرهابية، فقد وجد تنظيم الدَّولة الإسلاميَّة «داعش» من الأزمة الليبية، البيئة الخصبة للانتشار، والسَّيطرة، على مساحات واسعة، وتشكيل ما يُسمَّى «ولاية طرابلس» في مناطق درنة، وبرقة، وسرت. وجزءاً الأزمة الخليجية - القطرية بعد اتهام قطر بدعم الإرهاب عام ٢٠١٧، انضمت حكومة برقة شرق ليبيا، إلى جانب المقاطعة السَّعودي، والإماراتي ضدَّ قطر، وبعد انتهاء المدة الانتقالية لحكومة الوفاق، المثبتة من اتِّفاق «الصخيرات»، من دون التوصل إلى حلولٍ تعيد هيبة الدَّولة. خرج الشَّعب الليبي في مظاهرات حاشدة مؤيدة لـ«خليفة حفتر»، وهنا تمكَّنت الإمارات العربيَّة المتَّحدة، من المشاركة في التسوية في الجنوب، لقطع صلات قطر، إذ استطاع «خليفة حفتر» من السَّيطرة على عاصمة الجنوب الليبي «سبها» عام ٢٠١٨، ضدَّ القبائل المدعومة من حكومة الوفاق الوطني، وقطر، وتركيا، لذلك تبلورت رؤية مشتركة لكل الأطراف المؤيدين لحكومة الوفاق الوطني، والمجلس الرئاسي، ومجلس النواب، بأنَّ حكومة الوفاق الوطني ضعيفة، وغير قادرة، على إدارة السُّلطة العامة، وطالبوا بإسقاط حكومة «فايز السراج»، وانتخاب مجلس رئاسي مصغر من رئيس، ونائبه، وتشكيل حكومة وفاق وطني جديدة من التكنوقراط^(٣٥).

يتَّضح أنَّ الأزمة الليبية أتاحت مجالاً واسعاً للدبلوماسية الخليجية، للقيام بدور لاف في القضايا الإقليمية، ما يعكس نقلة نوعية في أداء مجلس التعاون، سواء على المستوى الجَماعي أم على المستوى الفردي، لكن التحالفات العسكرية التي شكلتها المملكة العربيَّة السَّعودية، لم تتمكن من حسم المعارك على الأراضي الليبية، بسبب تأثير العامل الإقليمي الداعم لأطراف الصِّراع المصرة على مطالها دون تقديم تنازلات، لذلك بدأت الأوضاع الليبية تأخذ الأبعاد التدميرية المتبادلة بين أقطاب النزاع.

الفقرة الثانية: التحالف التركي - القطري الداعم لحكومة الوفاق الوطني

يعود الخلاف الليبي - القطري إلى اكتشاف شركة توتال النِّفطية الفرنسية، حقل غاز طبيعي في ليبيا باسم «إن سي - ١» (١ - NC)، إذ باعت الشركة الوطنيَّة الليبية للنفط، حقوقها بالكامل إلى (٣٥) العلوي، الحسين الشيخ، تجدد الاقتتال في العاصمة الليبية بين معادلات الداخل واستراتيجيات الخارج، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨)، ص ٩.

صالح شركة "توتال"، بقيمة (١٤٠) مليون أورو عام ٢٠٠٩، وكان شرط الليبيين الوحيد، ألا يدخل أي طرف ثالث مع الشركة الفرنسية في تلك الحقوق، لكن قطر أرادت أن تضمن حصة لها في الغاز الليبي، فاشترت جزءاً من الحقل من فرنسا، ما أثار غضب الليبيين، وطالبوا بإبعاد قطر عن الصفقة، لذلك وجدت من ثورة الشباب الليبي فرصة لإسقاط النظام^(٣٦)، وفي الوقت ذاته أفرزت ما تُسمّى "ثورات الربيع العربي" عام ٢٠١٠، تحالفات إقليمية ترتكز على أساس الانتماءات الأيديولوجية، أهمها: التحالف التركي- القطري، الذي يقود الإخوان المسلمين، حيث استغل الحراك الشعبي في المنطقة العربية، من أجل الحصول على نفوذ سياسي في مصر، وتونس، وليبيا، وبناء دور قيادي إقليمي جديد في المنطقة يستبعد السعودية.

ويُعدُّ الدَّور القطري في الأزمة الليبية، من الأدوار الملفتة داخل اجتماعات الجامعة العربية، من أجل أن تكون قطر شريكاً أساسياً، في ترتيبات ما بعد نظام «معمر القذافي» في ليبيا، إذ نجحت قطر عبر ثقلها في إدارة الجلسات، في الحصول على الموافقة على المبادرة الخليجية، على الرغم من تحفظ بعض الدُّول، ورفض الدُّول الأخرى، كما قامت الدوحة بتسيير قوافل من المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي الليبية، وكذلك إمداد ليبيا بكميات من المنتجات النَّفطية بقيمة (٣٥) مليون دولار، كما اتخذت قطر خطوات داخل مجلس الأمن الدُّولي، لمنع «نظام القذافي» من المضي في مواجهة المعارضة. وكانت قطر أول دولة عربية، تعترف بالمجلس الانتقالي الليبي في آذار/مارس ٢٠١١، بوصفه ممثلاً شرعياً وحيداً للشَّعب الليبي، وهو ما تمخض بقيام قطر بالمساعدة في تسليح الثوار الليبيين، وإدارة شؤون المناطق المحررة من قبضة «القذافي»، كما أرسلت قطر أربع مقاتلات طراز «ميراج»، إلى جزيرة كريت في البحر الأبيض المتوسط، في إطار التحالف الدُّولي ضدَّ النظام الليبي^(٣٧).

كما أبدت قطر حرصها على المشاركة في الاجتماعات الدُّولية الخاصة بمعالجة الأزمة الليبية، إذ شاركت قطر في مؤتمر لندن في آذار/مارس ٢٠١١، الذي ضمَّ وزراء خارجية أكثر من (٤٠) دولة، بهدف التباحث بشأن كيفية مساعدة الشَّعب الليبي، وحمايته، وخلص المؤتمر إلى التأكيد على الالتزام

(٣٦) الترهوني، فريجة عوض، المؤامرة الكُبرى: فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، (القاهرة: نيو لينك للنشر

والتدريب، ٢٠١٥)، ص ١٥٣، ١٥٤.

(٣٧) الحسن، عمر، المرجع السابق، ص ٢.

بقرار مجلس الأمن الدَّولي، باستخدام القوَّة لوقف تقدُّم قوَّات النظام «القذافي»، وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للمدن، والمجتمعات، في ليبيا، ومساعدة الشَّعب الليبي على بناء مستقبله الجديد، وإعادة تعمير ما دمرته كتائب «القذافي»، والاتِّفاق على تشكيل مجموعة اتصال دولية حول ليبيا، تقود الجهود الدَّولية لتكون القوَّة السِّياسية الدافعة، إلى جانب المهمة العسكرية لحماية المدنيين. وقد وافقت قطر على استضافة أول اجتماع لهذه المجموعة في ١٣ فبراير/شباط ٢٠١١، بغية تقديم مبادرات للدِّفاع عن الثَّورة الليبية^(٣٨).

كما قدمت قطر السِّلاح الثقيل إلى المعارضة الليبية، واستقبلت المئات منها للتدريب في أراضيها، وشاركت بأفراد من قواتها التي كانت في طليعة القوَّات المهاجمة، على المقر الرئيس للقذافي في طرابلس يُسمَّى «باب العزيزية»، وأسهمت في تجاوز العجز المالي في المجلس الوطني الانتقالي، عبْر إمداده بالأموال، والنفط، فضلاً عن استعمال الماكينة الإعلامية القطرية، لتقويض التأييد الذي كان يتمتع به نظام «القذافي» في مناطق سيطرته، واستعمال ذراعها الدِّيني، والأيدولوجي، لسِّياسة قطر الشيخ «يوسف القرضاوي»، عبْر تخصيصها مساحة إعلامية له في قناة الجزيرة، حتى يشرعن ما تقوم به قطر في ليبيا^(٣٩).

وعولت تركيا، وقطر، على الإخوان المسلمين في ليبيا، الذين شكلوا حزب العدالة، والتنمية، وعلى الحركة الإسلاميَّة للتغيير للمشاركة في النظام السِّياسي، إذ تمكنوا من الفوز في أغلب مقاعد المؤتمر الوطني العام عام ٢٠١٢، لكنهم خسروا بعد فوز تحالف القوى الوطنيَّة عام ٢٠١٤، لذا تحرك المحور التركي- القطري لدعم الإخوان المسلمين في ليبيا، لزيادة دورهم في العملية السِّياسية، بغية تحقيق هدفين، هما: الأول، تشكيل كتلة إسلامية من جماعة الإخوان في ليبيا، وتونس، ومصر، أو اتحاد إسلامي بين دُول الشمال الإفريقي تقوده تركيا، وقطر. والثاني، إبراز قدرتهما التأثيرية في الدُّول الأوروبية، بعد السِّيطرة على النفط، والغاز الليبي^(٤٠)، فبعد فوز تحالف القوى الوطنيَّة، دفعت تركيا، وقطر، قوَّات

(٣٨) المرجع نفسه، ص ٤.

(٣٩) جرجون، عرفات علي، الموقف القطري من الثورات العربيَّة وأثره في تحوُّلات السِّياسة الخارجية القطرية، مجلة «المستنصرية للدراسات العربيَّة والدَّولية»، مركز المستنصرية للدراسات العربيَّة والدَّولية، (الجامعة المستنصرية:

المجلد ١١، العدد ٤٨، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٤)، ص ٤٦، ٤٧.

(٤٠) منصور، محمود، تجربتي مع الشيطان قطر، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٨)، ص ١٩١.

«درع ليبيا» التي تضمُّ مقاتلين إسلاميين من مصراتة، والمجموعات الإسلاميَّة الجهادية، والقبلية، المنضمَّ غالبيتهم إلى العمل السياسيِّ الحزبي، إلى الرد بعملية عسكرية باسم «فجر ليبيا»، إذ تمكنا من السيطرة على العاصمة طرابلس، الأمر الذي أدَّى إلى فرار أعضاء البرلمان الليبي المنتخب إلى طبرق، وأصر قادة «فجر ليبيا» أنَّهم الثوار الحقيقيون، وهذه الحرب دفاعاً عن ثورة إسقاط نظام «القذافي»^(٤١)، وشكلوا حكومة الإنقاذ الوطني التي تتولى زمام الأمور في المناطق الغربية، فأصبح في ليبيا حكومتان، ومجلسان تشريعيان، يحارب كل منهما الآخر.

وقام المحور التركي- القطري بتدخل عسكري لوحدة عسكرية تركية، وقطرية، للمشاركة في دعم جماعة الإخوان الليبية، ودعمنا حكومة «عمر الحاسي» في طرابلس، وسعت قطر إلى شراء ولاء القبائل، وتجنيد أفارقة من النيجر، وتشاد، ومالي، وهي محاولة لزيادة زخم الإخوان المسلمين في شرق ليبيا، وجنوبها، كما أنَّ حكومة الوفاق الوطني في طرابلس برئاسة «فايز السراج»، لم تلتزم بالمقاطعة العربيَّة، والخليجية، ضدَّ قطر عام ٢٠١٧، إذ رفضت الطلب المصري بقطع العلاقات مع قطر، كون حكومة الوفاق كانت تضمُّ أغلبية إخوانية، واستمرت قطر في توفير المعونات اللازمة لاستمرار المليشيات، والمسلحين المتطرفين، عبَّر مطاري الجفرة، ومصراتة، مثل: «الجماعة الإسلاميَّة الليبية المقاتلة»، وجماعة «أنصار الشريعة»، و«مجلس شورى بنغازي»، الأمر الذي انعكس على طبيعة المعارك، وتقييد قدرة الجيش الوطني الليبي على حسم المعارك في الميدان، فلم يتمكن من استعادة الأراضي، أو فرض سيطرته، فقد أشار المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي العقيد «أحمد المساري»، خلال معركة تحرير مدينة بنغازي في تموز/يوليو ٢٠١٧، قائلاً: «لم نكن نقاتل القاعدة والإخوان، بل كنَّا نقاتل قطر في بنغازي»^(٤٢).

يتبيَّن عدم كفاءة الإخوان المسلمين، في إدارة شؤون الدولة الليبية، ورغبتهم بالاستئثار بالسُّلطة تحت أيِّ ثمن، أدَّى إلى إغراق ليبيا في فوضى، وقتال أهلي، وتدخلات إقليمية، ودولية، جعلت من الأزمة الليبية المساحة المناسبة لتصفية الحسابات، وتحقيق الأهداف على حساب المصالح الليبية.

(٤١) العلوي، الحسين الشيخ، ليبيا.. قراءة في تفاعل المعارك العسكرية مع الاستقطابات السياسيَّة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧)، ص ٣.

(٤٢) العلوي، الحسين الشيخ، المنعرجات الراهنة للآزمة الليبية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧)، ص ٤.

الخاتمة

لقد سعى الشعب الليبي إلى التخلص من نظام «معمر القذافي»، في مطالبات جماهيرية أخذت على عاتقها مواجهة قوات النظام، انتهت بصدمات دامية واسعة النطاق، لذلك تحركت منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، بعنوان الدفاع عن الشعب المقهور، وبدوافع مصلحة، تحركت القوى الدولية متمثلة بالولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، كما سعت القوى الإقليمية متمثلة بالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، يجيز استعمال القوة العسكرية لإسقاط النظام الليبي، على الرغم من تخوف روسيا، والصين، وسرعان ما وصلت العملية السياسية إلى نقطة الانقسام، إذ أصبحت ليبيا مكاناً لجذب المقاتلين، والحركات المنشدة، والقوى الانفصالية، تحت تأثير المتغيرات الخارجية، التي بدأت تحرك رموز الصراع، مستفيدة من المواجهات القتالية على الأرض.

الاستنتاجات

١- أدت منظمة الأمم المتحدة دوراً محورياً ومؤثراً في إسقاط نظام «معمر القذافي»، عن طريق قرارات مجلس الأمن الدولي، بواسطة الأداة العسكرية حلف شمال الأطلسي، بعنوان التدخل الإنساني، إلا أن قرارات مجلس الأمن الدولي، تمتاز بازدواجية المعايير إزاء القضايا الدولية، فتحت عنوان حقوق الإنسان، والديمقراطية. إذ اتخذ المجلس العديد من القرارات التي عززت مفهوم انقسام الأمن، والاستقرار العالمي، إذ يتم دعم جماعات مسلحة لإسقاط الأنظمة الحاكمة، سرعان ما يتحوّل الكثير منها إلى مجموعات مُتشدّدة، بفعل عدم التخطيط، وإدارة الزخم العسكري داخل المجموعات، ومن ثمّ تصبح عملية التدخل من أجل التحوّل الديمقراطي، إلى انقسامات مجتمعية حادة، وتناحر بين الأطراف الوطنية على السلطة، والنفوذ.

٢- إنّ تدخل الأطراف الإقليمية، والدولية في إدارة الأزمة الليبية، دفع مراكز الثقل الداخلي إلى الصدمات العسكرية، وقد زادت بؤر التوتر التي تطورت، بفعل القناعات الانفصالية لدى بعض القيادات الليبية، إذ أصبحت ليبيا مقسمة عملياً، تمهيداً للتفكك إلى أقاليم أو دويلات متناهية بالصغر. فعلى الرغم من إعلان الدول الداعمة للأطراف المتنازعة على الأراضي، بأنّ جهود المجتمع

الدَّوْلِي تسعى إلى بناء الدَّوْلَة الليبية، لكن عملية التغيير لم تكن في سياق بناء دولة المواطنة الموحدة، والقادرة على المحافظة على الاستقرار الأمني. فالدَّوْلَة الليبية الجديدة تأسست على فوضى السَّلاح المنفلت، وحالة من الإرباك الأمني، وغياب الرؤية للزعامات الوطنيَّة، والاعتماد على الخارج في التوصل إلى حلول داخلية.

التوصيات

- ١- ضرورة التفاف القيادات الليبية إلى إنجاز الوحدة الوطنيَّة، والاستقرار الأمني، والمجتمعي، عن طريق تجريد الميليشيات من سلاحها، وبناء جيش وطني قوي قادر على حفظ وحدة ليبيا، وأمنها.
- ٢- ينبغي ركون أطراف النزاع الليبي إلى طاولة المفاوضات، والتجرد من المصالح الفئوية، والحزبية، من أجل إعادة بناء الدَّوْلَة الليبية، وفق الأسس الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، بعيداً عن التدخُّلات الخارجية.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب العربيَّة:

١. أبو عمرة، رنا، أميركا والدَّوْلَة الفاشلة، (القاهرة: دار ميريت، ، ٢٠١٤).
٢. أحمد، محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الإسلاميَّة وخيارات العنف، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩).
٣. بجيجة، العربي، شذرات من الصِّراع الجيو- استراتيجي في الشَّرْق الأوسط وشمال إفريقيا، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ، ٢٠١٧).
٤. بن عنتر، عبد النور، المواقف الليبية من الثَّوْرَة الليبية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١).
٥. الترهوني، فريحة عوض، المؤامرة الكُبرى: فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، (القاهرة: نيولينك للنشر والتدريب، ٢٠١٥).
٦. حتيتة، عبد الستار، حروب الميليشيات.. ليبيا ما بعد القذافي: مستقبل الجماعات المتطرِّفة في أرض عمر المختار، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).
٧. الحسن، عمر، دُول مجلس التعاون والثَّوْرَة الليبية: الدوافع والأدوار، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١).
٨. الحفيان، نورة، التسوية السياسيَّة في ليبيا: الإشكاليات والتحدِّيات، (القاهرة: المعهد المصري

- للدراسات، (٢٠٢٠).
٩. حمادة، نضال، الوجه الآخر للثورات العربيّة، بيروت: درا الفارابي، (٢٠١٣).
١٠. الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا: الثّورة وتحديات بناء الدّولة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، (٢٠١٣).
١١. العلوي، الحسين الشيخ، الأزمة الليبية: بين صراع الإيرادات الدّولية والانقسام الداخلي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠٢٠).
١٢. العلوي، الحسين الشيخ، تجدد الاقتتال في العاصمة الليبية بين معادلات الداخل واستراتيجيات الخارج، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٨).
١٣. العلوي، الحسين الشيخ، المنعرجات الراهنة للأزمة الليبية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٧).
١٤. العلوي، الحسين الشيخ، ليبيا.. قراءة في تفاعل المعارك العسكرية مع الاستقطابات السّياسيّة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٧).
١٥. عوض، جهمان عبد السّلام، أميركا والربيع العربي: خفايا السّياسة الأميركيّة في المنطقة العربيّة، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، (٢٠١٩).
١٦. مجموعة مؤلفين، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: بين تجاذبات التّخب والدينامية المجتمعيّة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسيات، (٢٠١٢).
١٧. منصور، محمود، تجرّبي مع الشيطان قطر، (القاهرة: مكتبة مدبولي، (٢٠١٨).

ثانيًا- الكتب المترجمة:

١٨. آرتس، بول ورولانيس، كارولين، العربيّة السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: ابتسام الخضراء، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، (٢٠١٦).
١٩. الجابر، خالد ونيوبارو، سيغورد، أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشّرق الأوسط، ترجمة: حسين حماده، (الدوحة: دار الوند، (٢٠٢٠).
٢٠. دافيدسون، جيسون، فرنسا وبريطانيا والتدخّل في ليبيا: تحليل متكامل، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي: العدد ١٣٤، (٢٠١٤).
٢١. سالم، بول وكادليك، أماندا، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، "أوراق كارنيغي"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (بيروت: مؤسّسة كارنيغي للسلام الدّولي، (٢٠١٢).
٢٢. شيفيس، كريستوفر س. ومارتيني، جيفري، ليبيا بعد القذافي عبّر وتداعيات للمستقبل، (كاليفورنيا: مؤسّسة راند، (٢٠١٤).

ثالثاً- الكتب الأجنبية:

23. Chivvis, Christopher S., Toppling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal Intervention, (New York Cambridge University Press, 2014).
24. BeGaub, Florence, The North Atlantic Treaty Organization and Libya: Reviewing Operation and Libya: Reviewing Operation Unified Protector, (Philadelphia, U.S. Army War College Press, 2013).
25. and Larssen, Ann Karin, Political Rationale and International Consequences of the War in Libya, (London: Oxford University Press, 2016).
26. Sensini, Paolo, Sowing Chaos: Libya in the Wake of Humanitarian Intervention, (Georgia, Clarity Press Inc, 2016).

رابعاً- الدوريات:

27. بلقزيز، عبد الإله، مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة «المستقبل العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: السنة 34، العدد 393، تشرين الثاني/نوفمبر، 2011).
28. بومييه، برونو، استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها، المجلة «الدولية للصليب الأحمر»، جامعة كامبريدج، (بريطانيا: المجلد 93، العدد 884، سبتمبر/أيلول، 2011).
29. جرجون، عرفات علي، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة «المستنصرية للدراسات العربية والدولية»، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (الجامعة المستنصرية: المجلد 11، العدد 48، كانون الأول/ديسمبر، 2014).
30. حسين، أحمد قاسم، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي «الصخيرات»، مجلة «سياسات عربية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: العدد 36، كانون الثاني/يناير، 2019).
31. العروسي، محمد عصام، الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟، مجلة «المستقبل العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: المجلد 34، العدد 393، 30 تشرين الثاني/نوفمبر، 2011).
32. علي، خالد حنفي، دولة متروعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، مجلة «السياسة

- الدَّوْلِيَّةُ، مؤسَّسة الأهرام، (القاهرة: السنة الخمسون، المجلد ٤٩، العدد ١٩٥، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٤).
٣٣. عمر، خيرى، التغير في الصِّراع العسكري الليبي وتداعياته الإقليمية، مجلة "دراسات شرق أوسطية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، (عمّان: السنة ٢٤، العدد ٩٢، صيف، ٢٠٢٠).
٣٤. عيد، محمد بدري، إلى أين سيصل الدور التداخلي لجامعة الدول العربيَّة، مجلة "السياسة الدَّوْلِيَّةُ"، مؤسَّسة الأهرام، (القاهرة: السنة الثامنة والأربعون، المجلد ٤٧، العدد ١٨٧، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢).
٣٥. كشك، أشرف محمد، حلف الناتو من "الشراكة الجديدة" إلى التداخل في الأزمات، مجلة "السياسة الدَّوْلِيَّةُ"، مؤسَّسة الأهرام، (القاهرة: السنة السابعة والأربعون، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥، تموز/يوليو، ٢٠١١).
٣٦. المدني، توفيق، ربيع الثورات الديمقراطية، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، (بيروت: السنة ٣٣، العدد ٣٨٦، ٢٠١١).